

الدولة... السلطة الطبقات الاجتماعية. مقدمات منهجية- إشارة خاصة للعراق¹

الفصل الأول: الدولة، السلطة ... بعض الإشكاليات المنهجية

د. صالح ياسر

ملاحظات ضرورية لابد منها

تتعاظم الحاجة أكثر من أي وقت مضى، الى دراسات أكثر انضباطاً – منهجية – للتكوينات الاجتماعية في بلدان "العالم الثالث"، ولتحليل أكثر ملموسية للبنية الاجتماعية والوزن النوعي لكل طبقة وفئة وشريحة فيها بشكل صحيح ومعلل. ويمكن القول أنه وعلى الرغم من "السيل الهائل" من الدراسات التي ظهرت، فإننا مازلنا لحد اللحظة، مع استثناءات ليست كثيرة، على دراية بواقع هذه المجتمعات هي أقرب الى "المعرفة العادية" منها الى المعرفة العلمية، في أحيان عديدة، هذا عدا عن اختلاط المفاهيم واضطرابها. ومن هنا تتأتى ضرورة التأمل في واقعنا، رؤيته كما هو، وليس تفصيله وفقاً لمقاسات نظرية مخططة في الذهن، غير قابلة للنقاش، تبدو وكأنها كلية القدرة².

ولابد من الإشارة هنا الى أن المفاهيم عبارة عن متطلبات موضوعية في المعرفة، حتى في تناقضاتها. ولذلك فإن ظهور معرفة جديدة، يمر بالضرورة، ان هي لم تتحول بداهة الى مفاهيم، بـ "تحول" جلي الى تاريخ حقيقي للمفاهيم، وهو تاريخ يحل بالدقة الممكنة مجمل الظروف الواقعية لصياغتها والبنية الداخلية (الفلسفية والعلمية) التي اقتضتها.

شهدت العقود الأخيرة "تحولات عميقة" في البنية الاجتماعية والطبقية، وتزايد الوزن النوعي للعديد من الفئات والشرائح وتعاظم دورها "الفعال" في تحديد اتجاهات "التطور"، بعد أن ظلت لفترة طويلة على "هامش التاريخ". كما ظهر على "المسرح" فئات وشرائح جديدة بدأت تلعب دوراً نشيطاً في مختلف مستويات التشكيلات الاجتماعية، ولكن برغم هذا الدور وتعاظمه فإنها ما زالت بدون تحديد دقيق، على المستوى المنهجي. ويبدو كما تشير التجربة، أن هناك فجوة بين الواقع الملموس لهذه الفئات والشرائح وبين رؤية الفكر النظري لها، الذي ما زال، على ما يبدو غير قادر على توصيفها بدقة وتحديد "هويتها". ولهذا نرى إن أحد "ثغرات" هذه الفجوة بين الواقع وفكر الواقع تمثلت بظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم و "المقولات"، كلها تريد أو تحاول أن تعبّر عن هذه الظواهر مفهوماً. لذا فإن دراسة هذه الفئات ضرورية جداً، فإنتاج معرفة صحيحة بأي ظاهرة أو عملية هو أفضل بكثير من الادعاء بمعرفتها سلفاً.

بعد كل هذا توجب القول أنه حان الوقت لتجاوز المفاهيم "الجاهزة"، تلك التي ليس لها أي رصيد، في الواقع العملي، والسعي الى أعمال الذهن في العديد من الظواهر والسيرورات الاجتماعية، بشكل دقيق، وتوصيفها توصيفاً ملموساً ومعللاً علمياً. ولابد من الاقرار بأن تلك التأملات القاصرة ساعدت على منع نشوء بناء نظري متماسك، يضم مقولات ومفاهيم وأدوات تحليلية تسمح بدراسة الظواهر والسيرورات الفعلية، الملموسة (لا المفترضة في الذهن) وتعميق المعرفة النظرية بصدها.

¹ حلقات هذه الدراسة مستلة من عمل مستقل للكاتب. لمزيد من التفاصيل انظر: صالح ياسر حسن، الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية (بغداد: بيت الكتاب السومري، 2019)

² قارن: صالح ياسر حسن، بعض الاشكاليات المرتبطة بمفهوم "الفئات الهامشية" في البلدان النامية. نحو معالجة منهجية منتظمة. " جلد " – كتاب العلوم الاجتماعية. العدد 1993/4، ص 39 ولاحقاً.

أهمية الدراسة

لا شك أن موضوع الدراسة الموسومة: " الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية – مقدمات منهجية- اشارة خاصة للعراق " هو موضوع واسع النطاق ومتعدد الأبعاد ومتشابك، هذا إضافة الى انه يعد واحدا من أهم المواضيع التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء والمقاربات، وكانت ولا تزال وستبقى نيرانها الفكرية والسياسية والاستراتيجية مشتعلة، ويبدو ان أوارها لن يهدأ قريبا. فالقضية الاساسية في صراع الطبقات والقوى التي تعبر عنها هي قضية السلطة والاستحواذ عليها وتوظيف الدولة واجهزتها المختلفة لتحقيق اهداف هذه الطبقة (او الائتلاف الطبقي) أو تلك.

سؤال بسيط نبدأ: لماذا التأمل في اشكالية الدولة وطبيعة السلطة والطبقات الاجتماعية ؟ يبدو أن التطور التاريخي للتجارب " التنموية " وما "فرخه" من فئات وشرائح اجتماعية وقوى جديدة ومتنوعة أثار ويثير العديد من التساؤلات الاضافية حول طبيعة هذه التشكيلات وطبيعة السلط " الجديدة " الناشطة فيها وموقع الدولة في هذه السيرورات المعقدة.

واعتقد ان الدراسة المنهجية المنتظمة للإشكاليات الثلاثة، التي تضمنها عنوان الدراسة (الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية)، تأتي في موعدها الملائم، فلم تعد هذه الموضوعات ومعالجتها منهجيا ترفا نظريا بقدر ما هو تعبير عن الحاجة الى تأصيل منهجي ونظري لقضايا واشكاليات عملية تواجه الكثير من "البلدان النامية" ومنها العراق. ففي بلادنا مثلا يأتي هذا الاهتمام ارتباطا بالتحولات المتسارعة في البنية الطبقيّة/الاجتماعية للمجتمع والقاعدة الاجتماعية للحكم والتميزات التي شهدتها والاستقطابات التي حصلت وأدت الى بروز لوحة جديدة من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي. وكل هذا يستدعي التحليل الملموس لهذه الظواهر وما يرافقها من اشكاليات تطرح تحديات منهجية ونظرية وسياسية عملية، الأمر الذي يتطلب البحث في اسباب وعوامل نشوئها وأفاق تطورها، ارتقائها، وامكانيات تراجعها، باعتبارها ظواهر ملموسة في جسد الاقتصاد والمجتمع.

ومن المؤكد ان دراسات موضوعية لطبيعة السلطة والدولة وشكلها ومضمونها والصراعات حولها، هذا اضافة الى التحولات الطبقيّة الحاصلة وصعود ملحوظ لفئات وشرائح مختلفة الى قمة الهرم الطبقي/الاجتماعي، كالبيروقراطية والطفيلية والكومبرادور في هذه البلدان عمل يكتسي أهمية راهنة، ذلك لأنها تمثل من جهة طبقات وفئات وشرائح ذات ملامح خاصة محددة داخل التركيب الاجتماعي، ولأنها تجسد من جهة ثانية مشاكلها الاجتماعية بارزة الواضوح والحدّة. ولهذا فإن الدراسة المنهجية لهذه القضايا ينبغي ان لا تظهر وتوضح التناقضات والسمات الخاصة بتشكيل وانبثاق هذه الفئات كفئات مهيمنة في البنية الاجتماعية – الاقتصادية فحسب، بل وكذلك دراسة وتحديد المقدمات الضرورية لتجاوزها وشروط ذلك.

ولذا فإن الدراسة ستتمحور بالأساس على ما جرى من تحولات واصطفافات مجتمعية مختلفة، وما ترتب على ذلك من آثار من بينها إعادة النظر في العديد من "ثوابت" التفكير " بشأن السلطة والدولة والطبقات الاجتماعية.

هدف الدراسة

منعا لأي التباس لابد من الاشارة الى أن هذه الدراسة تعرف حدودها وتلتزم بها. إنها ليس شيئا أكثر من محاولة لإثارة الانتباه الى عدة وقائع من بينها **واقعتين اثنتين** واقتراح اطار عام واولي لمقاربتهما: **الواقعة الاولى** وتتعلق بضرورة التحفظ على اطلاق افكار عامة وضبابية، أو تقديم احكام قطعية حول الدولة والسلطة وطبيعتها والطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية التي تمثلها قبل انجاز دراسات متنوعة وجدية ومركبة حول هذا الواقع.

الواقعة الثانية وتتمثل بالكشف عن حقيقة أن العراق عرف خلال العقود الاخيرة تشكيلة اجتماعي-اقتصادية من " طراز فريد"، حاولت هذه الدراسة – كهدف لها – ابرازها وتقديمها واقتراح فرضيات أولى لمقاربتها وفتح المجال لمحاولات أخرى للتعلم في تناول جوانب أخرى وهي كثيرة وما زالت "أرض بكر".

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن هذه الدراسة هي ليست سوى مجرد بحث أولي يحاول رسم الاطار العام وتحديد المعالم الكبرى أكثر مما يدقق في الجوانب الشكلية للقضايا المطروحة. ولهذا تبدو المعالجة المنهجية ضرورية لإخضاع مفاهيم اللغة السياسية اليومية للنقد، وبما يسمح بإنتاج معرفة صحيحة، مركبة عن واقع " يتنرد " على صانعيه !!.

قد تبدو المسائل المثارة من السعة والتعقيد بحيث تظهر وكأنها "جزر متناثرة" غير مترابطة ظاهرياً، ولكن نباهة القارئ ستكشف عن تلك الخيوط الخفية أو "غير الواضحة" أو "الملتبسة" وستساعده في إجراء تركيب يسمح له، في النهاية، باكتشاف وفهم جوهر العلاقات الجدلية بين المقولات الثلاث: الطبقات الاجتماعية والسلطة والدولة، حتى وان حاولت الطبقات المهيمنة استخدام مختلف وسائل التعتيم الايديولوجي للتضبيب على جوهر تلك العلاقات الناشئة بين تلك المقولات وتجلياتها الملموسة في حركة الواقع.

يتم الاستناد، في هذا العمل، الى حقيقة مهمة هي ان البلورة الفعلية للمقولات تستلزم ضرورة الكشف عن تطابقها الأعمق مع تلك الظواهر والعمليات، التي تعكسها هذه المقولات، ولذا فان التحسين والتطوير اللاحق لنظام المفاهيم والمقولات لا بد ان يترافق مع دراسة ملموسة للعمليات الواقعية الحديثة في مجرى الحياة الاجتماعية. وان هذا يتطلب، سوية، رفع تحليل العمليات الواقعية وربط البحث العلمي بالممارسة العملية، وبحث الاشكال الحقيقية لاتجاهات التطور الاجتماعي والرؤية المسبقة لما يمكن ان يترتب على هذه او تلك من الاجراءات³.

كما أن أعم المفاهيم التي تنعكس فيها أهم خواص وقانونيات العالم تسمى **المقولات**، وهي تلعب دوراً بارزاً في عملية المعرفة، فمن خلال صياغتها واستنباطها تظهر للباحث معالم الظواهر المعنية وتحدد خطوطها وخواصها المميزة. ولكل علم مقولاته التي لا يستطيع أن يشتغل بدونها. تشتمل كل مقولة على دائرة واسعة من الظواهر، كما أنها تمتاز بخصائص رئيسية هي **الديمومة والتكرار والانتظام**⁴. على أن تحديد هذه الخصائص يتم بصورة نسبية وليست مطلقة حيث أن للديمومة والتكرار والانتظام محدداتها الزمنية والمكانية. غير انه يتعين الإشارة الى أنه لا يجوز استخلاص استنتاج من ذلك بأن المقولات هي تجريدات هزيلة، فقيرة المحتوى. فالمقولات العلمية المأخوذة في صلاتها المتبادلة إنما تعكس أهم سنن تطور المجتمع والتفكير الإنساني عكساً عميقاً وشاملاً. ثم أن المقولات، بوصفها حصيلة معينة للمعرفة، ويعكسها أهم خصائص وقانونيات العالم الخارجي، تعتبر **درجات** في تطور سلم المعرفة. ولهذا يمكن القول أن **إنتاج** المقولات ليس ترفاً ذهنياً بل أن الباحث يستخدم المعرفة المتضمنة في المقولات من أجل وضع المحاكمات وصياغة استنتاجات عقلية وبلورة مفاهيم جديدة تساعد في تعميق المعرفة بحركة الواقع والفكر⁵.

اشكالية الدراسة

³ لمزيد من التفاصيل راجع: فلاديمير رازين، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية، ترجمة عادل اسماعيل (بيروت: دار الفارابي، 1980)، ص 8 ولاحقاً.

⁴ قارن: تاديوش بافلوفسكي، إنتاج المفاهيم في العلوم الانسانية (وارشو: مطبعة الدولة العلمية، 1986)، ص 9 ولاحقاً (باللغة البولندية)

⁵ قارن: ريشارد فوجيتسكي، محاضرات عن منهجية العلوم (وارشو: مطبعة الدولة العلمية، 1982)، ص 104 ولاحقاً ؛ كذلك: سيفيرين شورافسكي، المقولات والقوانين الاقتصادية – دراسة مقارنة (وارشو: مطبعة الدولة الاقتصادية، 1974)، ص 147 ولاحقاً.

جرت العودة، خلال العقود الأخيرة، الى اكتشاف الدولة والسلطة والطبقات الاجتماعية باعتبارها اشكاليات ذات طبيعة نظرية ومنهجية، وليس سياسية مباشرة فقط. وقد أنتج هذا فيضا كبيرا من الكتابات حول هذه الموضوعات. كما غطت المناقشة الناجمة عن ذلك مدى شمل الموضوعات المنهجية الأشد تجريداً وصولاً إلى المشكلات التاريخية النوعية الصرفة، كما ولدت تنويعاً من الفرضيات والرؤى والمقاربات. ومثال ذلك: العلاقات بين المجالات الاقتصادية والقانونية - السياسية، والحدود المؤسساتية للدولة، وتأثيرات وحدود تدخلها عبر مختلف الوسائل، الاختلاف في شكل ووظيفة الدولة العادية والدولة "الاستثنائية"، معنى "الاستقلال النسبي" في علاقته بالقانون و/ أو الدولة، العولمة المتزايدة للإنتاج الرأسمالي وآثارها الضمنية في الدولة - الأمة ... الخ من القضايا.

ولا يمكن فهم سन्न التطور الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان النامية ومنها بلادنا بشكل صحيح ومعلل إلا بربطها مع سन्न تطور العصر بكامله بسبب الوضع "المتفرد" الذي تمتاز به هذه البلدان باعتبارها تشكل جزءاً من النسق system الرأسمالي العالمي ويحتل قطاع الرأسمالي الاجنبي مواقع رئيسية هامة في اقتصاداتها. وهي من جانب آخر، وبسبب الوضع التاريخي للسيطرة الاستعمارية، ترتبط بشكل رئيسي بالبلدان الرأسمالية المتطورة. ولهذا السبب بالذات تبقى هذه البلدان، الى هذه الدرجة أو تلك، عرضة لتأثير القوانين السائدة والمسيطرة في النظام الرأسمالي العالمي وجزئه الاساسي - بلدان "المركز".

ولهذا ومن اجل استيعاب دقيق لسन्न التطور هذه تصبح مهمة دراسة التركيب الاجتماعي - الاقتصادي مهمة ضرورية. والسبب وراء ذلك ان هذا التركيب هو الذي يحدد البنية الاجتماعية والطبقية المركبة في البلدان النامية. وليس سبب هذا التعقيد كثرة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثل طرائق واشكال مختلفة للإنتاج فقط وانما ايضا درجة تمايز هذه الفئات والشرائح بعضها عن البعض الآخر من الناحية الاجتماعية وما تعرضت وتتعرض له العديد منها الى عمليات طحن واعادة صياغة. وأهم هذه العمليات الاجتماعية هو الانقسام والتفكك والنمو المتزايد للشرائح والفئات الاجتماعية الوسطي وتنامي الجهاز الحكومي بجميع حلقاته. وبقدر تعلق الامر بهذه الموضوعات تصبح دراسة دور جهاز الدولة في البلدان النامية وطبيعة السلط فيها مهمة ملحة.

وفي مجتمعات يسود فيها الاقتصاد متعدد الأنماط وتعيش حراكا اجتماعيا متسارعا، يلاحظ أن بنيتها (الاجتماعية - الاقتصادية) تحمل في أحشائها عدة "ممكنات" و "احتمالات" مختلفة للتطور المستقبلي. وأما "كيف" سيصبح أحد هذه الاتجاهات المحتملة هو المنتصر ويتحول من حالة "الإمكان" إلى وضعية "التحقق" الفعلي - التاريخي، فذلك يبقى مرهوناً بجملة عوامل داخلية وخارجية لها دورها الفعال والحاسم في تطور المجتمع المعني. أن مسألة "من سيربح المعركة" ذات علاقة جدلية بنتائج الصراع الطبقي عموماً والصراع بين تلك الأنماط، وطبعاً بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية والبنى السياسية التي تمثلها.

الفصل الأول: الدولة، السلطة ... بعض الاشكاليات المنهجية

يسعى هذا الفصل الى التفكير بطبيعة الدولة ومحاولة وضعها في مكانها الطبيعي ضمن التطور التاريخي الملموس. إن السبب في ذلك يكمن في الرد على بعض الاطروحات السائدة في فترات مختلفة حول حدوث قطيعة بين الدولة (المجتمع السياسي) والمجتمع المدني. فحسب هذه الاطروحة تقدم لنا الدولة وكأنها فوق الطبقات الاجتماعية، أي تظهر كمحاولة للمصالحة بين الطبقات، أو باختصار شديد تقدم لنا "لابسة ثوب حيادها المبجل". ولهذا فإن المطلوب انزالها من هذه العلياء ودراستها دراسة سليمة تكشف طبيعتها ووظائفها.

المبحث الأول: فهم طبيعة الدولة كمدخل لفهم طبيعة السلطة

ثمة، إذن، ضرورة لتناول مكثف لإشكالية الدولة كمدخل لاستيعاب وفهم السلطة السياسية، إذ ثمة ضرورة لبلورة صياغة نظرية للعلاقة بين الطبقة السائدة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) والدولة، مع ملاحظة أن التحليل الطبقي لا يمكن أن يبدأ وينتهي عند مستوى البناء الفوقي للتشكيلة المعنية، بل بارتباط وثيق بما يجري من تحولات في القاعدة الاقتصادية وانعكاس ذلك على البناء الفوقي في إطار جدلية الوحدة/الصراع.

وابتداءً، يتعين التأكيد على أن علم السياسة، رغم التقدم الذي حصل فيه، لم يتوصل الى صياغة شاملة ونهائية لقضية الدولة، فالنقاش بشأنها يظل مفتوحاً والمقاربات والتصورات بشأن الدولة تتنوع، وهذا لا يعد امراً غريباً فالمرجعيات الفكرية مختلفة.

- فهناك التصور الذي يرى الدولة كأداة بسيطة أو مطواعة بيد الطبقة المسيطرة، ويعني أن الدولة تبدو هنا وكأنها قوة تابعة، أداة محايدة، وهذا مفهوم غير مقبول نظرياً وأكدت التجارب الملموسة خطأه. وسبب الخطأ ناجم عن الخلط بين مفهوم سلطة الدولة Pouvoir d'État ومفهوم جهاز الدولة Appareil d'État باعتبارهما شيئاً واحداً. فهو إذن تصور يقوم على مقاربة ميكانيكية تعتبر السلطة أداة بسيطة في يد الطبقة الحاكمة من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر السلطة والثروة وجهين لعملة واحدة، في حين أن السلطة ليس انعكاساً آلياً للملكية والثروة.

- مقابل هذا التصور هناك مفهوم الدولة كفاعل، أي ذلك الذي يتصور الدولة بمثابة "قوة سوبر" تستطيع أن تفعل أي شيء بصرف النظر عن علاقات القوى السائدة في اللحظة التاريخية الملموسة، وهو مفهوم خاطئ أيضاً لأنه يقفز على الواقع ويتجاوزه.

- أما المفهوم الثالث فهو الذي يرى أن الدولة علاقة قوى وكتجسيد مؤسسي لعلاقات القوى الطبقيّة، أي كتجسيد للسلطة.

ولهذا ثمة ضرورة لتحليل السلطة السياسية وسلطة الدولة في علاقتهما بعمليات إعادة الانتاج الاجتماعي. وهنا ينطرح السؤال التالي: ما الذي يعاد انتاجه؟. يتعلق الامر هنا بثلاثة أمور اساسية⁶:

- علاقات الانتاج؛

- قوى الانتاج؛

- طابع جهاز الدولة والبنى الفوقية السياسية والأيديولوجية المعنية، بأجهزتها المتخصصة في الارغام والتأهيل والاضعاع.

وفي هذه المجالات الثلاثة كلها تتم عملية إعادة انتاج:

- للمواقع والعمليات من جهة،

- في نفس الوقت الذي تتم فيه إعادة انتاج الافراد "المناسبين" (أو تجنيد عناصر جديدة) وبأعداد كافية لملء المراكز أو المواقع.

⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: يوران ثربورن، سلطة الدولة. حول ديالكتيك الحكم الطبقي (بيروت: دار المروج، 1985).

وهنا ثمة ضرورة لتوضيح هذه القضية. من المعلوم أنه يتم **الاستيلاء** على سلطة الدولة ضمن حقل مكون من **نوعين ثابتين** من العلاقات. فالدولة **تمثل** مجتمعا طبقياً (الطبقة المسيطرة أو الائتلاف الطبقي المهيمن)، كما أن الدولة **تتوسط** في العلاقات الاجتماعية ما بين " الحاكم والمحكوم ".

نعود لإشكالية الدولة مجدداً. فمن المعروف أن **الرهان المكثف** على الدولة، و**التمركز** من حولها، وتحويلها إلى مركز عبادة وتقديس منذ القرن التاسع عشر، في أوروبا أولاً ثم في بقية أنحاء العالم فيما بعد، قد نشأ بسبب **الآمال والأوهام** الكبيرة التي كانت تحيط بعمل هذه الدولة وقدراتها وإمكاناتها معاً. فقد ساد الاعتقاد، منذ **(هيجل)** الذي نظر إلى **الدولة القومية** باعتبارها **التعبير الأسمى** عن وصول التاريخ إلى غاياته ومطابقة الوعي لذاته، حتى النظم الشمولية التي وجدت فيها الأداة المثلى للتحرر من جميع الإكراهات التاريخية والوصول بالمجتمعات إلى أعلى قمة في السيادة والتنمية والحرية. والامر المثير للانتباه هو أن هذه الدولة التي بني **(ماركس)** نظريته في التحرر الانساني على **فرضية** تلاشيها الحتمي أو اضمحلالها وإحلال إدارة الأشياء محل إدارة البشر (السياسة)، أي بمجتمع يقود شؤونها وينظمها بنفسه، سوف تصبح **غاية** في ذاتها في بعض النظم بقدر ما سوف تمثل إطاراً لتنظيم "الطبقة" البيروقراطية الجديدة وأداة سيطرتها الرئيسية، وسوف تجعل من السياسة إدارة البشر بوصفهم أشياء كما لم يحصل في أي حقبة أخرى.

وبهدف الرد على بعض الأطروحات السابقة يتعين **التأكيد** على القضايا/ المبادئ التالية⁷:

- **للدولة وظيفة سياسية شاملة تسعى من خلالها الى تحقيق ترابط مستويات الكل الاجتماعي وذلك بإعادة إنتاج التناقضات و "الأوضاع القائمة".** إذن يتعين **عدم الاكتفاء** بالفهم " التقليدي " للدولة – أداة قوة – بل باعتبارها " **منظمة للهيمنة** ". ويعني ذلك **تعريف** الدولة انطلاقا من دورها الاجتماعي والسياسي بالدرجة الأولى. الدولة، إذن، هي **الهيئة المركزية** التي يتعين عليها **الحفاظ على وحدة وتماسك** التشكيل الاجتماعي، والحفاظ على **الشروط الاجتماعية للإنتاج** وبالتالي **إعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج من دون "عوائق"**.
- يعني ذلك أن **إعادة إنتاج** هذه الأوضاع وتلك التناقضات يسير في اتجاه **تحقيق** مصالح الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) **داخل** التشكيل الاجتماعي المحدد.
- إن سلطة الدولة في المجتمعات الطبقيّة هي عبارة عن "الحظة" من **التناقض** الذي يعكس الصراع الطبقي السياسي وأطرافه ونتائجه. **الدولة**، إذن، على عكس ما يروج له **ليست محايدة ولا حكماً بين القوى المتصارعة**، كما تبدو ظاهرياً. وفي الواقع **يجب النظر الى سلطة الدولة بكونها وحدة متناقضة**. وهذه الوحدة ممكنة، إذ أن أجهزة الدولة تمتلك تماسكاً داخلياً خاصاً بها ومستقلاً تجاه البنى الاقتصادية وكذلك تجاه الطبقات أو فئات الطبقة المسيطرة. هذه الملاحظة ضرورية إذ أنها **تتحاشي** جعل الدولة مجرد " شيء " أو " أداة " بيد القوى المسيطرة.
- **للدولة وظيفة مركبة**، أي أن لها أبعاداً أو مستويات اقتصادية، سياسية، أيديولوجية. وإنجاز هذه الوظيفة المركبة يتعين **انبثاق** أجهزة الدولة (المؤسسات والموظفين) والتي ينطوئ بها إنجاز أهداف هذه الوظيفة الشاملة بمستوياتها المختلفة :

- **على المستوى الاقتصادي** يتم التركيز على:

أ. **إعادة إنتاج العلاقات الانتاجية؛**

ب. **إعادة انتاج قوة العمل؛**

⁷ لمزيد من التفاصيل قارن: د.صاحب ياسين العلي، موضوعات حول مفهوم البرجوازية البيروقراطية، "النهج"، العدد 7/شباط/1985، ص 126 – 170. هذه الدراسة تعود لي، صالح ياسر، ولكنها نشرت في عام 1985 تحت اسم مستعار هو د.صاحب ياسين العلي لأسباب لا تخفى على القارئ اللبيب !!.

ج. إعادة انتاج تمايز الفرص بين الطبقات الاجتماعية.

- على المستوى السياسي والأيديولوجي يتم التركيز على:
 - أ. إدارة الصراع لصالح حائزي سلطة الدولة؛
 - ب. إعادة إنتاج أيديولوجية حائزي السلطة واحتضانها؛
 - ج. تزيف وعي المبعدين عن حيازة السلطة.

• وإضافة لذلك لا بد من التحذير من أمرين: الأول هو الخلط بين مفهوم سلطة الدولة ومفهوم جهاز الدولة واعتبارهما شيئاً واحداً. ومن ثم يتبنى مفهوما أداتياً للسلطة السياسية يعتبر السلطة أداة بيد الطبقة الحاكمة، وليست علاقة قوى طبقية بين الطبقات الحاكمة، وبين تلك الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة من ناحية أخرى. الأمر الثاني فهو عدم التمييز بين الطبقة أو الطبقات المسيطرة سياسياً والطبقة أو الطبقات المسيطرة اقتصادياً، وهو خطأ منهجي واضح. هذا المفهوم للسلطة مفهوم ميكانيكي لأنه يعتبر السلطة أداة بيد الطبقة الحاكمة، ويعتبر السلطة والثروة وجهين لعملة واحدة. في حين أن السلطة هي - كما ذكرنا - علاقة قوى طبقية وليست أداة طبقية فقط، كما أنها ليست انعكاساً آلياً للملكية والثروة.

الدولة والعولمة / إشكاليات بحاجة الى إعادة تفكير

سعت الملاحظات والأفكار السابقة للقيام بمحاولة تأسيس بالغ التكثيف لإشكالية الدولة وضبط المفهوم منهجياً. ثمة حاجة ملحة الآن للنظر الى الدولة في عالمنا " المتعولم ".
بداية، لا بد من الإشارة الى أننا أصبحنا خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة شهود خطاب أيديولوجي بالغ الفجاجة قوامه أن العالم يشهد اليوم نشوء اقتصاد كوني حقيقي، أصبحت قوى السوق العالمية فيه من أكثر القوى جبروتاً، وأن الاقتصادات القومية تخضع الى اقتصاد كوني واحد، تهيمن فيه أسواق المال الرأسمالية الدولية والشركات عابرة القومية. ومن وجهة النظر هذه أصبحت الدول القومية بمثابة "سلطات محلية" في نظام كوني، فلم تعد قادرة على التأثير بشكل مستقل على مستوى النشاط الاقتصادي أو تشغيل اليد العاملة داخل أراضيها، بل بات ذلك يخضع لما تمليه خيارات رأس المال المتحرك عالمياً. طبعاً لا يمكن القبول بهذه الفكرة الرائجة اليوم التي يروج لها الاقتصاد السياسي المسيطر ضمن وظيفته الأيديولوجية، تلك التي تدعي تراجع دور الدولة (دون ان يطرح السؤال المهم: عن أي دولة يجري الحديث؟) وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها لمؤسسات أخرى تتعاضد قوتها يوماً بعد يوم هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، من دون الكشف عن حقيقة ما يجري للدولة بالضبط والسعي للتفكير في الإجابة على أسئلة عديدة من بينها :

- هل أن هذا التراجع يشمل كل وظائف الدول أم يتعلق ببعضها فقط ؟
- وهل هو تراجع يشمل الدول بأسرها أم أنه ينطبق على بعض الدول أكثر مما ينطبق على غيرها؟
- هل يتخذ تراجع الدولة في بلد معين نفس الشكل الذي يتخذه في بلد آخر؟
- ما مغزى ظاهرة تراجع دور الدولة بالنسبة لشعوب البلدان النامية ؟

وبالمقابل، لا بد لأي تأمل هادئ لتاريخ الدولة القومية وخلال القرون الخمسة الأخيرة، بعيداً عن صخب الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة، أن يبين لنا أن هذا الدور يتوجه باستمرار للتغير من عصر لآخر، وأن ما يحدث الآن يمكن أن ينظر إليه على أنه يمثل بدوره تغييراً في دور الدولة ووظائفها. لقد طرح (ماركس)، في حينه، فكرة مهمة قوامها أن الدولة هي دائماً وأبداً أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى أو هي دائماً وسيلة الطبقات المسيطرة في تحقيق تلك الأهداف التي يحتاج تحقيقها لاستخدام صورة أو أخرى من صور القهر. ولكن قيام الدولة بخدمة الطبقات المسيطرة لم يكن دائماً يتطلب نفس الأعمال والقيام بنفس الوظائف، أو على الأقل لم يكن يتطلبها كلها دائماً بنفس الدرجة ومن ثم تغيرت الأهمية

النسبية لكل منها مع تغير الظروف.

وبما أن الدولة تعتبر، في الظروف الراهنة، الرافعة الأولية التي تسعى "النخب" الرأسمالية من خلالها و عبرها الى إدارة نشاطاتها ومشروعاتها، فلا يصح القول أن الأسواق الكونية هي الآن خارج تأثير الدولة الرأسمالية. ولهذا يمكن القول أن الترابط المتزايد والاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي، وهو في جوهره اقتصاد رأسمالي، لا يلغيان دور الدولة/الأمة الرأسمالية. فعلى الضد من ذلك فإن متابعة جادة للاتجاهات التي توصف كعولمة إنما هي في الحقيقة إبقاء للإستراتيجيات المتبناة من طرف البلدان الرأسمالية الرئيسية من حيث الجوهر وتعديلها بما يتلاءم والظروف الملموسة ومحاولات تجاوز الصعوبات والعوائق التي تواجهها عمليات تراكم رأس المال، التي تتسم منذ زمن طويل بالركود على المستوى المحلي. وهكذا يصبح تدويل النشاط الإنتاجي الطريق الوحيد أمام رأس المال للتغلب على ذلك الركود. إن إحدى مفارقات العولمة أو "غزها المحير" ! تتمثل في أن الاقتصادات التي تعاني من "مصاعب" محلية تصير "اللاعب الاقتصادي" الأكثر عولمة في كرتنا الأرضية. ولكن لا ينبغي الاستنتاج بأن العولمة ترتبط دوماً بالركود، إذ أن قبول هذا الاستنتاج ينطوي على جهل بتاريخ الرأسمالية وتدويلها الدائم. ففي فترات سابقة سار النمو جنباً الى جنب مع تدويل متعاضم، غير أن المعلم المميز للمرحلة الراهنة هو اقترانها بركود طويل مرتبط بالأزمة البنيوية التي تعاني منها المنظومة الرأسمالية منذ بداية السبعينات.

ومقابل ذلك يطرح البعض، من مروجي فكرة ضعف الدول بمواجهة الشركات المتعدية الجنسية، فكرة تقوم على تبني شكل من أشكال "الادارة العالمية" للتعويض عن " تداعي " دور الدول، حسب زعمهم. ويبدو هذا الاقتراح وكأنه يهدف لتفويض إدارة الشؤون العالمية باختزالها الى هيئات على غرار: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أي تكريس حرمان الدول من سيادتها الوطنية لصالح القوى العظمى وحدها، ولا سيما الولايات المتحدة التي لا يخفى النفوذ البارز الذي تمارسه على هذه الهيئات.

هكذا، إذن، يمكن القول أن العولمة الرأسمالية، بالضد مما هو شائع من التأكيد على تقلص دور الدولة/الأمة لصالح عولمة رأس المال، هي عبارة عن تلك العملية التي تحدث على "مسمع ومرأى" و "بتفويض" منها. إذ على الرغم من عولمة الأسواق المالية وتزايد أهمية التجارة الدولية في القطاعات الأساسية للتصنيع والخدمات خلال العقدين او الثلاثة الأخيرة، يمكن القول أن الاقتصاد العالمي يبقى نظاماً قائماً بين بلدان. وهكذا تتطرح ضرورة فهم دور الدولة/الأمة الرأسمالية في إطار السيرة المعاصرة للعولمة الرأسمالية واحتياجات تراكم رأس المال المعولم.

قبل حوالي اربعة عقود طرح (روبن موراي) مساهمة تأسيسية سميت الجدليات الإقليمية للرأسمالية باعتبارها مدخلاً بديلاً لفهم تأثيرات عولمة رأس المال على وجود المؤسسات السياسية. وبعيداً عن التصور بأن العولمة المفهومة بإطروحات من قبيل أن رأس المال يتجاوز الدولة، فإن الأمر المهم في مساهمة موراي يكمن في أنه يبين، عكس الطرح السابق، بأن رأس المال توسع إقليمياً ضمن مسعى الدولة في تأمين الوظائف الاقتصادية بشكل كامل، وبالتالي اعتماد أشكال مختلفة لتأمين ذلك. ويمكن العثور، في مساهمة موراي، على تأكيد الدور البنيوي للدولة الرأسمالية في علاقتها برأس المال وبالتالي يمكن القول، بالضد مما هو شائع، أن العولمة لا ترتبط بتقليص دور الدولة الرأسمالية لصالح رأس المال الذي يتعولم بشكل متزايد، بل أننا نشهد تلك الحالة التي يمكن وصفها بتدويل Internationalization الدولة. ومن جانب آخر ميّز موراي بين التناقضات الموروثة التي كانت تعرض للخطر أسعار الصرف وأنظمة العملات الوطنية من طرف "النقد العالمي"، وبين تسهيل عملية المضاربة الدولية وفتح المصادر للاقتراض خارج سيطرة السلطات الوطنية المسؤولة.

وبعد سنوات من مساهمة موراي، وفي تحليل شديد الأصالة انطلق المفكر والفيلسوف الفرنسي،

نيكوس بولنتزاس، من ذلك الذي انتهى عنده موراي، من أطروحة الدول ورؤوس أموالها الوطنية. وبدأ بمحاولة لإعادة صياغة هذه الإشكالية بمزيد من التدقيق انطلاقاً من تساؤل هو: ماذا تستطيع الدولة (أو لا تستطيع) أن تعمل بمواجهة الشركات متعددة الجنسية العملاقة، وكيف تفقد الدولة قواها بمواجهة هذه الشركات؟

كان مسعى (بولنتزاس) يتمثل في فهم الدور المهيمن لرأس المال الأمريكي الذي بدأ يلعبه آنذاك في أوروبا، والمنافع التي تحصل عليها الدول الأوروبية. إن تدويل إعادة إنتاج رأس المال تحت هيمنة رأس المال الأمريكي كان يمثل محاولة من طرف كل دولة، بطريقتها الخاصة، لتدعيم هذا السياق أو ذلك لهذه العملية. وكان هذا يعني، بالصد من موراي، أن سياسات الدولة لا تضعف رأس المال المحلي، بل على العكس من ذلك أدت سياسات الدولة الرأسمالية المتطورة إلى تركيز وتمركز رؤوس أموالها المحلية والتوسع من خلال ارتباطها بتدويل إعادة إنتاج الرأسمال الأمريكي. إن مركزة القوى عبر الرأسمال المتعدّي الجنسية لم يستمد قوته من طرف الدولة الرأسمالية فقط، بل والأكثر من ذلك، أن التدخل المتعاضم للدولة الرأسمالية في هذه السيرة يساهم في تقوية هذا التركيز.

ثم قدم (روبرت كوكس) في عام 1987 دراسة شاملة حول تدويل الدولة والتناقض المزعوم بين عولمة رأس المال وقوة الدولة. ومقارنة بما كتبه كل من موراي وبولانتزاس، فإن كوكس يوجد في وضع أفضل في تحليل طرائق تدويل الدولة الناجم عن الحقبة الجديدة المتمثلة بانعدام الاستقرار الاقتصادي والأزمة البنوية الراهنة وآثارها المعروفة. إن مدخل كوكس، مثله مثل مدخل موراي، ينطلق من فهم "الوظائف الضرورية الملزمة للدولة" في المجتمع الرأسمالي والتي تتمثل في ضمان الثروة والتفاوت وتهديم الحواجز التي تعترض الأسواق، إضافة إلى "تأمين العافية" للنقد. إن هذه الوظائف المناطة بالدولة ومركزة قواها تبدو كنفق لمبدأ عدم التدخل الذي كان سائداً في القرون السابقة، أي متناقضة مع مهام الدولة الليبرالية المرافقة لحقبة رأس المال الصناعي حسب تنظير (أدم سميث) المعروف. أما في الحقبة التي تحولت فيها الرأسمالية إلى طور الاحتكار، فليس هناك من تناقض، حيث تبرز الحاجة إلى دولة من "طراز خاص" بالرغم من خطاب وممارسة الليبرالية الجديدة. وهكذا، إذن، سيكون من بين الوظائف المركزية للدولة القومية توفير الشرعية وضمان المسؤولية لآليات التحكم فوق القومية ودون القومية. وهكذا توصل كوكس إلى استنتاج قوامه: "...أنه لا وجود لبنية سياسية مسؤولة عن الاقتصاد العالمي... بل يوجد ما يمكن أن يُطلق عليه باللغة الفرنسية صفة *nebuleuse* (سديمي، عائم) مفهوم (حكم بدون حكومة) *governance without a government*"⁸.

ثم وفي تحليل جيد توصل كل من (هيرست) و (تومسون) إلى استنتاج يقول بأنه على حين أن قدرات الدولة القومية على التحكم قد تغيرت وضعفت في جوانب عديدة خلال السنوات الماضية، فإن الدولة تبقى مؤسسة محورية، وينطبق هذا بشكل خاص على توفير الشروط اللازمة للتحكم الدولي الفعال⁹. وذكرنا بأنه إذا كان الاقتصاد الدولي لا يتطابق مع نظام اقتصادي فوق عالمي ذاتي التحكم فمن الممكن عند ذلك أن يكون للدولة القومية دور هام تلعبه في التحكم الاقتصادي على مستوى العمليات، القومية والدولية وكليهما، وخصوصاً عند اندلاع الأزمات المالية وتتخذ أبعاداً دولية منذرة بأخطار الآثار على الاقتصاد العالمي. وقد أكدت تجربة العقدين العقود الثلاثة الأخيرة صحة هذه الأطروحة، فعلى سبيل المثال بادرت الإدارة الأمريكية إلى التدخل عندما اندلعت أزمة البورصة في المكسيك في عام 1995، وذلك عندما قدمت "حزمة إنقاذ" قدرها 20 مليار دولار، إضافة إلى الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول السبع الكبار (G

⁸ لمزيد من التفاصيل قارن:

Cox, R.W. (1992) 'Towards a Post-Hegemonic Conceptualisation of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun', in Rosenau, J.N. and Czempiel, E. (eds) *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

⁹ قارن: هيرست، بول وغراهام تومسون، العولمة والدولة القومية. (في: ما بعد الماركسية. إعداد فالح عبد الجبار (دمشق): دار المدى للثقافة والنشر، 1998).

(7) وما اتخذته من إجراءات للحد من الأزمة الاقتصادية العميقة التي عانت منها أسيا في 1997، وخصوصاً ما يسمى بـ "النمور الآسيوية" التي بينت الأزمة أنها كانت نموراً من ورق على ما يبدو¹⁰. ونفس الأمر بالنسبة للإجراءات التي اقدمت عليها الإدارة الأمريكية لمواجهة التحديات التي طرحتها أزمة 2008. كما أن أشكال التحكم الجديدة الناشئة للأسواق الدولية وللعمليات الاقتصادية الأخرى تضم الحكومات القومية الرئيسية ولكن بدور جديد.

إن هذا هو ما يمثل السيرورة "متعدية الجنسية" للتشكيل المقصود للاقتصاد الكوني. يحدث نوع من التصادم بين هذه السيرورة وقنوات صنع السياسات الحكومية المحلية مما يستحث تدويل نشاط الدولة. هكذا، إذن، يتم قلب أو تحويل دور الدولة، بهدف تكثيف الممارسات والسياسية الاقتصادية المحلية الى متطلبات وشروط الاقتصاد العالمي ومنطق تراكمه، وهو الرأسمالي بلحمه ودمه. تصبح الدولة، بحسب أطروحة كوكس، **حزماً ناقلاً** من الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد المحلي. فالعولمة، إذن، كما تؤكد ذلك التجربة الملموسة، لم تضعف دور الدولة في هذه السيرورة بل أعادت صياغته عبر عولمته وإضفاء المزيد من "الحيوية" عليه. ولهذا يمكن القول أن العولمة، كمفهوم (وتجليها رأسمالياً)، لا تصف السيرورة الإيجابية للبناء الكوني، بل تصف السيرورة السلبية للتفكيك القومي، أي أن العولمة بطبيعتها المعاصرة (الرأسمالية) قد تجعل من تسيير الاقتصاد القومي أكثر صعوبة، لكنها لم تتمكن من خلق اقتصاد كوني، على الأقل حتى هذه اللحظة.

يسمح العرض الذي قدمته عناصره الأساسية بتكثيف بالغ بلورة الاستنتاجات التالية:

1. أدت العولمة الراهنة، بطبيعتها الرأسمالية، الى تآكل قدرة الدولة/الأمة محلياً وإعادة صياغة دورها، غير أن العولمة لم تستطع إلغاء الدولة، فنتج عن ذلك أن ظهرت تناقضات جديدة مستعصية على الحل. ينشأ تناقض بين الاقتصاد المعولم والسياسة غير المعولمة، ويتجلى ذلك في حقيقة أن الاقتصاد، في هذه الحقبة، يصير بنية "عالمية" في المقام الأول. في حين أن النشاط السياسي يتم أساساً (في إطار دول وطنية) ومن خلالها.
2. ويتعين التأكيد هنا، منعاً لأي التباس، على ضرورة النظر الى تناقضات النظام الرأسمالي العالمي لا بوصفها مجرد تناقض بين الإطار العالمي للاقتصاد والإطار المحلي للسياسة، بل بوصفها تناقضاً بين الجوانب "المحلية" والجوانب العالمية في الاقتصاد والسياسة على حد سواء. إن رأس المال (وفي الظروف المعاصرة ملكية رأس المال الاحتكاري) لا يمكنه تأمين صيغة ملموسة من الحماية إلا عبر الدولة المعنية بالرغم من عمل رأس المال على صعيد عالمي.
3. بعد نهاية حقبة "الحرب الباردة" أصبحت العولمة تعبيراً متفانلاً عن اقتصاد السوق الحر وآلياته وعن انفتاح الاقتصاد العالمي وهو رأسمالي في جوهره. وبعد عقود من الصخب الأيديولوجي حول هذه القضية فإن الصعوبات والخيبات التي رافقت هذا النمط من العولمة قد كشفت العديد من الأوهام حول "معجزة" السوق الحرة واقتصاد السوق كعصا سحرية قادرة على حل كل المشاكل المرافقة للنمو والتوسع على الصعيدين المحلي والعالمي. ونظراً للتكاليف الاجتماعية الباهضة للعولمة الرأسمالية، فإن تلك التكاليف تحتل حيزاً في النقاشات الدائرة. لقد أدت الأحداث الاقتصادية السلبية والمدمرة، وخصوصاً الفوضى في الأسواق المالية والنقدية وأثارها التدميرية محلياً وعالمياً، الى إعادة النظر في الكثير من "المسلمات" الشائعة حول العولمة بطبيعتها الرأسمالية، وانخفضت بذلك النغمة الصاخبة حول "الحلول السحرية" إلى تحملها هذه العولمة للاقتصادات المحلية.
4. انطلاقاً من حقيقة أن قانون التطور المتفاوت هو قانون موضوعي يحكم عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، فإنه يمكن القول أن عولمة الحياة الاقتصادية في الرأسمالية، والتي تزيد من درجة

¹⁰ لمزيد من التفاصيل حول أزمة المكسيك وأزمة "النمور الآسيوية" قارن: صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2011).

تركز وتمركز رأس المال وتدول بشكل متعاظم علاقات الإنتاج، توسع في الوقت نفسه من تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي محلياً وعالمياً، تقود في النهاية الى تعاظم الاستقطاب الاجتماعي.

ان العمليات التاريخية في المرحلة الراهنة، وان كانت تتسم بموضوعية، فإن حقل الموضوعية هذا ناجم عن الفعل البشري المنفتح في كل لحظة على امكانيات متعددة، وخيارات متنوعة. فالتاريخ، كما يقول ماركس، عملية من صنع البشر، وان كانوا يصنعونه في شروط معطاة ومنقولة من الماضي.

المبحث الثاني: من المجدد الى المموس : إشكاليات الدولة و "خصائصها" في ظروف البلدان النامية

شكل الدولة التاريخي - الجذور

من المعلوم ان شكل الدولة التاريخي باعتباره احد عناصر البناء الفوقي "عنصره الاساسي" في المجتمعات الطبقية قد بدأ عشية تفكك التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية للمشاعية البدائية. ومن الواضح ان يكون لنمط واحد للدولة، قائم على نمط معين للإنتاج، اشكال مختلفة يطلق عليها اشكال الدولة، قد تكون الاشكال المتعددة التي تُظهر الطبيعة الخاصة للدولة، لكن ذلك لا يدخل أي تعديل على طبيعة أو جوهر هذه الدولة فيما يستخدم عادة الانجاز التاريخي لتفسير تعدد الاشكال نتيجة لتطور الدولة. ان حلول طراز الدولة البرجوازي محل الطراز الاقطاعي قد عنى انتقال السلطة السياسية من ايدي الاقطاعيين الى طبقة الرأسماليين، ومع دخول الرأسمالية مرحلتها الاخيرة، تحولها الى امبريالية، فان عملية تركيز وتمركز رأس المال قد سارت بلا حدود وقد كانت عاقبة محتمة لتطور الانتاج الرأسمالي وأدت الى نشوء احتكارات جبارة. وقد شخص (لينين) في مؤلفه المعروف "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية" [هذه الظاهرة قائلا: "ما ان يتشكل الاحتكار ويتصرف بالمليارات حتى يتسلل بصورة محتومة الى جميع نواحي الحياة الاجتماعية بصرف النظر عن النظم السياسية وعن كل "التفاصيل" الاخرى] ¹¹.

شغلت الوظيفة الاقتصادية مكانا هاما في وظائف الدولة الامبريالية. ان هذه الدولة تتطور في العهد الراهن في جميع البلدان من الطراز البرجوازي، لكنها تكتسب نطاقا خاصا في ظل سيادة رأسمالية الدولة الاحتكارية ¹² والعولمة في شكلها الرأسمالي .

عند دخول الرأسمالية طورها الاحتكاري كما اشرنا أعلاه، شرعت البرجوازية الحاكمة تعيد النظر في موقفها السلبي من تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد ¹³، واخذت تشترك – أي الدولة – بدور نشيط وفعال في الحياة الاقتصادية، وتصبح الدولة هنا عنصرا ضروريا بالنسبة للبرجوازية بوصفها الطبقة السائدة. ان السبب في ذلك التدخل هو ان الاقتصاد لم يعد بوسعه في ظروف الازمة العامة للرأسمالية ومن جراء الهزات الخطيرة التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر وآخرها الازمة التي اندلعت في

¹¹ ف. أ. لينين، الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية (موسكو: دار التقدم، 1967)، ص 75..

¹² قارن: تريبيكوف، تفاقم الازمة العامة للرأسمالية (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 70 ولاحقا؛ كذلك:

Paul Wenlock, *The theory of state monopoly capitalism*. Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Politics, The University of Leeds, January, 1981

G. N. Sorvina et al., "The Role of the State in the System of State Monopoly Capitalism", in: *The Teaching of Political Economy: A Critique of Non Marxian Theories*. Moscow: Progress, 1984,

Joseph Stromberg, "The Role of State Monopoly Capitalism in the American Empire", *Journal of Libertarian Studies*, Volume 15, no. 3 (Summer 2001), pp. 57–93

¹³ بغض النظر عن محاولات الليبراليين الجدد اخراج الدولة من الحقل الاقتصادي وتحويل الى مجرد خفير.

اواسط سبتمبر/ايلول 2008 ولا تزال نيرانها مشتعلة، ان يبقى كنظام ذاتي الحركة¹⁴. ومن المفيد الاشارة هنا الى ان مشاركة الدولة في عملية انتاج راس المال – أي المشاركة بشكل مباشر في مجال النشاطات الاقتصادية للبرجوازية – هي ظاهرة قديمة كقدم النظام الرأسمالي. ففي المرحلة البدائية لتطور الرأسمالية كان هدف النشاط الاقتصادي للدولة هو تدعيم عملية تشكل اسلوب الانتاج الرأسمالي، وقد قدمت الدولة دعماً كبيراً في عملية التراكم البدائي لرأس المال بمختلف الوسائل¹⁵. اما في **مرحلة الاحتكار** فإن نمو دور الدولة في مجال الاقتصاد يتمثل في انتقالها من موقع دعم تطور البرجوازية وعلاقات الانتاج الرأسمالية الى القيام بدور ناظم Regulator للعمليات الاقتصادية، وهذا مرتبط باحتدام التناقض الاساسي للرأسمالية، التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج والتملك الفردي لوسائل الانتاج والاستحواذ على ثمار العمل من قبل الرأسماليين، سواء كأفراد أو مؤسسات محلية ام متعدية الجنسية. وقد قامت الدولة بهذه الوظيفة – كناظم للعمليات الاقتصادية – بشكل متتابع في تملك الفروع التي اظهرت التجربة ان النشاط العفوي لآليات السوق قد أظهر محدوديته وبدلاً من ان ينظم ويحفز عمل النظام الاقتصادي فانه ادى الى الفوضى والركود لدرجة بات يشكل مصدر خطورة على السيطرة الطبقة للبرجوازية ككل.

ان المجالات التي دخلت فيها الدولة الرأسمالية كناظم Regulator للعمليات الاقتصادية هي باختصار:

- **تجديد انتاج قوة العمل.** ان الضرورة التي حتمت على الدولة التدخل في هذا المجال هو احتدام التناقضات بين متطلبات النمو العددي، والقدرة الفعلية ومهارة للقوى العاملة والمخاطر التي يتعرض لها العمال في ظروف عمل قاسية في المؤسسات التي يشكل الحصول على اقصى الارباح هدفها الاساسي بغض النظر عن اية تبعات أخرى تتعرض لها الطبقة العاملة. من المفيد هنا الاشارة الى ان نشاط الدولة في هذا المجال لم يحفز فقط اهتمام البرجوازية في اعادة انتاج القوى العاملة لتتلاءم والمتطلبات المتنامية لتطور القوى المنتجة بل ان هذا التدخل كان مرتبطاً بتصاعد الضغوطات على الدولة من قبل الطبقة العاملة التي خاضت كفاحاً لا يكل من اجل تحسين ظروف معيشتها. ولهذا فان تدخل الدولة، في هذا الجانب، يستهدف بالأساس تقليص التوترات الاجتماعية واحتوائها، والى ممارسة التأثير السياسي والأيديولوجي للبرجوازية على جماهير الشغيلة.

- **تجديد انتاج الدورة الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي.** أدى افلاس الآليات السوقية لوحدها الى ضرورة ممارسة الدولة لمختلف النشاطات الهادفة للحد من الركود الاقتصادي والتغلب عليه وكذلك تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال خلق الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وتقليص مستوى البطالة و "تنفيس" التوترات الاجتماعية من خلال الاعمال العامة والاعانات المادية لمقدمة للعاطلين عن العمل ولتوجيه التنمية، بمساعدة السياسة النقدية – الائتمانية .. الخ.

- **تجديد انتاج الفروع غير الربحية، ولكنها الضرورية لنشاط النظام الاقتصادي.** ان محدودية اسلوب الانتاج الرأسمالي، يلاحظ كذلك في تركيز المؤسسات الرأسمالية في الفروع الانتاجية والخدمية الأكثر ربحية ودون الاهتمام الى الفروع الضرورية لنشاط الاقتصاد الوطني ولكنها في نفس الوقت غير ربحية. وهذا الوضع يستدعي ضرورة توسيع النشاط المباشر للدولة في الفروع الاقتصادية الجديدة التي لم تلق العناية من قبل المؤسسات الرأسمالية.

¹⁴ لمزيد من التفاصيل حول الازمات الاقتصادية وتطورها قارن: د.صالح ياسر، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسخ الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور ...، مصدر سبق ذكره.

¹⁵ لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية قارن: سمير امين، التراكم على الصعيد العالمي – نقد نظرية التخلف (بيروت: دار ابن خلدون، 1978)؛ كذلك: د.رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف- دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)؛ كذلك: انجي لوبه، توسع اوربا وقيام الاقتصاد العالمي (وارشو: مطبعة الدولة العلمية PWN، 1982) (بالبولونية).

- الفرع الاخير لنشاط الدولة هو الاستثمار في تطوير الفروع الاقتصادية الحديثة، التي تتخطى امكانيات الاستثمار فيها الامكانيات الرأسمالية والتنظيمية للمؤسسة الرأسمالية. ان هذا الوضع يتجلى بشكل بارز في الفروع المرتبطة بالتقدم العلمي – التقني وثورة التقنية عموماً.

ان كل تلك الانواع التي توضح دور الدولة كناظم للعمليات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي حيث تلعب دوراً مقررًا ليس فقط في توفير الحماية السياسية لرأس المال بل وفي تأمين شروط اعادة انتاج رأس المال بشكل مباشر.

وبالارتباط ومستوى تطور الحياة الاقتصادية عموماً والتطور العاصف في مستوى تطور القوى المنتجة وعولمة الانتاج ورأس المال واتخاذ ابعاداً جديدة ونوعية، فقد انعكس ذلك على تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية. فلم تعد تشتمل على الحدود الوطنية بل امتدت اذرعها الى صعيد عالمي – انتشار نشاط الشركات المتعدية الجنسية – وقد انعكس ذلك على الوظيفة الاقتصادية للدولة الاحتكارية، على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية. ويبيد الرأسمال الاحتكاري اهتماماً ومصلاً مباشرة في تعزيز نشاط هيئات الدولة في حقل النشاط الاقتصادي الخارجي. وبهذا يمكن القول ان البرجوازية لا تستخدم الدولة كأداة للسيطرة الطبقية على صعيد محلي وحسب، بل انها - أي الدولة - في هذه الحالة تُستخدم كأداة للهيمنة الطبقية على صعيد عالمي ايضاً، حيث تتحول كأداة للتوسع الاقتصادي والحروب التجارية ولعل ما يقوم به الرئيس الامريكي الحالي دونالد ترامب Donald Trump من سياسات وحروب تجارية على الصعيد العالمي يؤكد الملاحظة السابقة.

وبالارتباط وعمليات تركيز الانتاج وتمركز رأس المال المقترنة بتحول الرأسمالية الى طورها الاعلى، الامبريالية وعولمة حركتها ونشاطها، فإن هذا الواقع يلقي بثقله على تطور الدولة الرأسمالية، اذ يؤدي ذلك الى مركزة أكثر للوظائف الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة وتركزها في أيدي فئات ومجموعات أقل. ان هذه العملية تسارعت بصورة ملحوظة خلال العقود الاخيرة وخاصة بقدر ما كانت تتلاحم الدولة والاحتكارات في آلية واحدة لسيادة الرأسمال الاحتكاري الطبقية. ان تركيز الانتاج وتمركز رأس المال يؤديان الى تقلص القاعدة الاجتماعية للدولة باعتبارها جزءاً من البناء الفوقي¹⁶. هذا مع العلم ان تقلص القاعدة الاجتماعية للدولة الرأسمالية يقتزن بظاهرة بارزة للوضوح والحدّة، إذ تتخذ الدولة اشكالاً أكثر ديكتاتورية وقمعاً ويتم اللجوء الى الاساليب الاستبدادية وخرق مبادئ الشرعية الدستورية، وتقيم البرجوازية نظاماً سياسياً يتصف بالعنف السافر من جانب الدولة ومؤسساتها القمعية. ومنذ اواخر القرن التاسع عشر، طفق دور الآلة الدواوينية البيروقراطية والعسكرية في الدولة البرجوازية- ذات النمط الامبريالي الدول – يتعاظم كثيراً جداً. وحتى في تلك البلدان القليلة حيث لم تتكون من قبل التقاليد البيروقراطية ولم ينشأ جهاز دواويني كبير (الولايات المتحدة الامريكية مثلاً) بحكم خصائص التطور التاريخي الذي بدأ يتكون في عهد الامبريالية نظام كامل في اجهزة ادارية جديدة، وبدأ يتشكل جيش من الموظفين المحترفين مفعم بروح المرتبة المميزة المغلقة، ومرتبطة بشكل وثيق بالرأسمال الكبير والاحتكارات العملاقة. وفي مرحلة الازمة البنوية للرأسمالية ينمو جهاز الدولة نمواً هائلاً في البلدان الامبريالية نظراً للتغيرات الحاصلة في نظام رأسمالية الدولة وتحوله الى رأسمالية الدولة الاحتكارية الذي يتطلب توسيع وظائف الدولة الامبريالية¹⁷.

ومن جهة أخرى فإن تصاعد المشاكل والخلافات بين مختلف اجنحة fractions البرجوازية يستلزم ضرورة نمو وظيفة الدولة كوسيلة لتخفيف التناقضات وإعادة الوحدة الداخلية لهذه الطبقة، الوحدة الضرورية إليها للحفاظ على سيطرتها الطبقية.

¹⁶ وفي هذا المعنى فان دولة بهذا الشكل باعتبارها ممثلة الاحتكارات، لا تواجه فقط البروليتاريا وانما تواجه بصورة مباشرة الطبقات والفئات الاجتماعية الوسطى وكذلك جزءاً من البرجوازية ذاتها، إنها تدخل في صراع مباشر مع الجزء الاكبر من المجتمع.

¹⁷ قارن: تشيركين، جيدكوف، يودين، أسس النظرية الاشتراكية بصدد الدولة والحق (موسكو: دار التقدم، 1980)، ص 113-123.

لقد ادت ازمة آليات السوق الى عدم كفايتها كناظم طبيعي للاقتصاد الرأسمالي، وهذا، يجبر الدولة على القيام بوظيفة ناظم للعمليات الاقتصادية.

وبالارتباط ودرجة وتيرة التحولات فإنه يحدث نمو متعدد الجوانب لأهمية ودور الدولة الرأسمالية، وهذا يجد تعبيره في اعادة بناء جهاز الدولة وتوسيع صلاحيات تدخلها في الحياة الاجتماعية، نمو حجم رأس المال المتواجد تحت تصرف الدولة، وكذلك تصاعد نشاطها الداخلي وعلى الصعيد العالمي. يعزز هذا الوضع الاتجاه او النزوع Tendency نحو "الاستقلال الذاتي" للدولة، والذي يجد انعكاسه في طموح البرجوازية البيروقراطية لاحتلال مواقع الشراكة تجاه الأوليغارشية الاحتكارية. ان توطيد وتقوية مختلف الوظائف الاساسية للدولة الرأسمالية وتركز جزء هام من الدخل القومي والجهاز الانتاجي في يد الدولة يؤدي الى نمو طبيعي لطموح اجهزة الدولة للانتقال من موقع الخضوع للأوليغارشية الاحتكارية الى موقع المشاركة. هذه المحاولات تنتهي على العموم الى اتساع خضوع جهاز الدولة لهذه الطغمة الاحتكارية. ان هذا يشكل الاساس لتحول الرأسمالية الاحتكارية الى شكل جديد أعلى هو رأسمالية الدولة الاحتكارية، والتي فيها يلعب تحالف الاوليغارشية الاحتكارية مع قمم البرجوازية البيروقراطية، يلعب هذا التحالف القوة المقررة.

ان هذه التحولات الجارية في البلدان الرأسمالية المعاصرة – رغم عمقها وأهميتها – لا تغير شيئا من جوهر الدولة. وستظل الدول الرأسمالية المعاصرة منظمة للسيطرة السياسية للبرجوازية، وهدفها الاساسي تأمين الظروف لأسلوب الانتاج المسيطر محليا وعالميا – أي اسلوب الانتاج الرأسمالي – أي بعبارة اخرى اعادة إنتاج السيطرة الطبقة للبرجوازية في "أحسن الظروف"، محليا وعالميا.

الآن، وبعد أن حددنا مجموعة من الأطروحات الضرورية ضمن محاولة تأسيس إطار نظري لفهم إشكالية معقدة هي إشكالية الدولة، يتعين علينا الانتقال الى الملموس، الى البلدان النامية، انطلاقا من سؤال، نراه حاسما وهو :

ما هو السبب (أو الأسباب) الذي جعل التشكيلات السائدة في هذه البلدان، والتي قطعت أشواطاً بعيدة في دولة **etatisation** الاقتصاد وحققت الاستقلال السياسي منذ فترة طويلة، عاجزة تاريخيا في مواجهة مسألة الديمقراطية، وبالتالي إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية الداخلية وبما يسمح بخلق الشروط لتبلور المجتمع المدني وفك الاشتباك بينه وبين المجتمع السياسي (الدولة)؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤال مهم آخر: ما هو شكل الدولة الذي اكتسبه المسار الاجتماعي والاقتصادي لهذه التشكيلات ؟ وهل بالإمكان تقديم تفسير نظري يسمح بتقديم معرفة صحيحة حول نشوء دول قوية وديكتاتورية، تفسير يتجاوز الإدانات الأخلاقية أو التصنيفات الحقوقية الشكلية ؟.

ولكي تكون الإجابة ممكنة على هذه الأسئلة الحاسمة، يبدو من المفيد التأكيد على مجموعة من الملاحظات، من بينها :

- من الصعب اعتبار البلدان النامية بأنها فئة متجانسة، غير ان هذه الوحدة تبدو مبررة حول نقطة واحدة: فمجتمعات "العالم الثالث"، الغربية عن الثقافة الاوربية وتاليا عن الصيغ التي كانت في اساس الدولة، والمندمجة في نظام اقتصادي مراقب من الخارج، والتي عرفت غالبا هيمنة عسكرية واستعمارية، قد شرعت في بناء الدولة بالمحاكاة اساسيا، وبتبن قسري تقريبا لنماذج خارجية المنشأ ملبسة اصطناعيا على بنى اقتصادية، اجتماعية وسياسية كانت تتطلب على الأرجح نوعا آخر من التنظيم، على ان ظروف هذا الانتشار هي أبعد من ان تكون متماثلة. وبعبارة اكثر تبسيطا يمكن القول ان النمط الرأسمالي تم من الخارج، عن طريق السيطرة السياسية. فلم يحصل تفكك العلاقات ما قبل الرأسمالية، وإنما تشويه لها وتحريف من جراء خضوعها لقوانين تراكم النمط الرأسمالي المركزي الذي يهيمن عليها.

لقد لعب المشروع الاستعماري في المجتمعات التي طالتها دورا مختلفا بوضوح. فإدخال "التكنولوجيا السياسية" الغربية الى الاراضي المستعمرة، الذي كان اكثر قساوة ومنهجية، كان اكثر جزئية ايضا: لا ريب في ان تكوين جهاز اداري استعماري قد هيا لبناء الدولة الذي تلى الاستقلال. وبالمقابل فإن البيروقراطيات التي اقامها المستعمر، والمصممة أساسيا لتسهيل الهيمنة، لم تسمح ابدا ببناء مركز سياسي حقيقي، قادر على نشر نفوذه وسط محيط مجزأ جدا وخاضع لأشكال الحكم الأكثر تقليدية.

وإول دليل على هذا الفشل يظهر على مستوى البنى فالدولة ليست قبل كل شيء سوى مجموعة أجهزة إدارية غير مندمجة في وحدة سياسية منظمة وقلمها هي موازنة مجتمع مدني مستقل ومتين، خلافا لما فرض في قارة أوروبا. فالمأسسة الناقصة التي تميز معظم مجتمعات "العالم الثالث" تحرم حكامها بالفعل من موارد سلطوية مستقلة ومن الوسائل اللازمة للحصول على شرعية شعبية مؤكدة بما يكفي لمقاومة بيروقراطيتها. بموازاة ذلك، يحول التخلف الاقتصادي وضع التعبئة الاجتماعية دون تكوين مجتمع مدني منظم بما يكفي للتمكن، كما في أوروبا، من الاستفادة فعلا من تدخل البيروقراطيات الضابط ومن مراقبة نمو صلاحياتها. إن الهدف الرئيسي لبيروقراطيات "العالم الثالث"، المنغلقة على نفسها، هو في الواقع صون وإعادة إنتاج "طبقة سياسية" تفرض نفسها، تجاه قطاع تصديري طرفي جدا في غالب الأحيان، كطبقة مهيمنة حقيقية قادرة على ان تجمع صفات السلطة الأكثر تنوعا، وإن تستولي، بواسطة الفساد خاصة، على قوام الثروات المتاحة. واذ تكتمل هذه الخصائص المختلفة باستمرار علاقات الاستنزاف، فهي تؤمن بقاء بيروقراطية ذات طابع "ارثي شخصي"، ليس سوى أداة في خدمة نخبة بيروقراطية كلية القدرة على ما يبدو¹⁸.

• وتعني الملاحظات السابقة إن أساس تحليل أي شكل سياسي مشخص في بلد من بلدان "العالم الثالث" هو تحليل انضوائه الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية، وبنيتها الاقتصادية الداخلية، وتحليل تعبيرهما في البنية الاجتماعية للبلد المعني. هناك ضرورة لوجوب السؤال الدائم عن الأقسام الخارجية، غير المرئية، من الطبقات السائدة، لدى تحليل الطبقات المتجسدة سياسيا في الدولة، لأن هذا يمكننا من فهم الكيفية التي تقف بها الدولة في "الرأسمالية الطرفية"، بصورة واقعية وليست وهمية، فوق الطبقات (المحلية !) وكيف ترتبط في الوقت نفسه أوثق الارتباط بمصالح (خارجية !) جزئية. يفتح ذلك أمامنا مدخلا الى فهم التحالفات والتناحرات السياسية على الجبهات، التي لم تكن قابلة للإيضاح في الحالات الأخرى (مثل الجبهات المنطقية والدينية .. الخ). ويوضح أيضا التناقض الظاهري، وهو أن الدولة تمثل محرق جميع النزاعات الاجتماعية، لكنها تمتلك مع ذلك طيفا واسعا من المظاهر البديلة، فيبدو وكأن هذه النزاعات لا تمس مطلقا المجال السياسي.

• بغض النظر عن بعض "الاستثناءات"، فإنه بالإمكان القول أن غياب الديمقراطية في "البلدان النامية" يعد سمة دائمة. وهذه السمة لا علاقة لها بالوراثة التقليدية عن العهود السابقة، كما يروج لها في بعض الخطابات باستخدام مفاهيم من قبيل "الاستبداد الشرقي" الخ. والحال أن هذا الوضع هو ناتج ضروري لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي، كما أشار إليه المفكر المصري المعروف، الراحل سمير أمين، في دراسات عدة¹⁹. إن الاستقطاب الناشئ على صعيد عالمي، والمرتبط بمقتضيات التوسع الرأسمالي يستحث بدوره استقطابا اجتماعيا داخليا.

¹⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: برتران بادى و بيار بيرنيوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح (بيروت: معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بدون تاريخ).

¹⁹ قارن على سبيل المثال لا الحصر: سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا (القاهرة - بيروت: سينا للنشر و مؤسسة الانتشار العربي، 1997)؛ كذلك: سمير أمين، نقد روح العصر. ترجمة د. فهمية شرف الدين. (بيروت: دار الفارابي، 1998)؛ كذلك: سمير أمين، مناخ العصر - رؤية نقدية، (بيروت - القاهرة: سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربي، 1999)، كذلك: سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة. ترجمة د. فهمية شرف الدين و د. سناء أبو شقرا. (بيروت: دار الفارابي، 2003).

والظواهر المميزة لهذا الاستقطاب متنوعة من بينها: التفاوت في توزيع الدخل والتهميش المتعاظم لفئات اجتماعية واسعة. تقود هذه التفاوتات الى تفاقم التناقضات الاجتماعية وإمكانية انفجارها في أية لحظة، الأمر الذي يستحث بروز سلطة قوية لضبط هذه الصراعات بـ " يد من حديد " !

- إن مجمل المسار الاجتماعي والاقتصادي القائم في "البلدان النامية" هو مسار تكوّن "طبقة حاكمة" على المستوى السياسي ومهيمنة على المستوى الاقتصادي وهذا في مرحلة نمط اقتصادي سبق أن هيمنت عليه الرأسمالية في بلدان "المركز الإمبريالي". إن هذا المسار ليس متجانسا في جذوره ولا هو متنافر كليا. والخاصية المشتركة لهذه التشكيلات هو نمط اندراجها ضمن التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل وعلاقتها البنوية بالرأسمالية المركزية. إن علاقات الإنتاج السائدة في هذه البلدان وشكل الرأسمالية الناجمة عنها ليست متخلفة ولا " شبه رأسمالية " كما يروج له بعض المنظرين، بل هي، على وجه الدقة، اللون الخاص للمحدد للرأسمالية في هذه البلدان. إنها على وجه التحديد، مرحلة من النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي متسمة بضعف الطبقات الاجتماعية بنويها. وهذا الضعف البنوي هو، على وجه الدقة، الذي كان جذرا لتشكل السلطة السياسية في هذه التشكيلات الاجتماعية. وبعبارة أكثر تبسيطا يمكن الاستنتاج بأن هذا الضعف البنوي يفسر قصور الديمقراطية السياسية وشلل المجتمع المدني وضموره.
- لكي يمكن فهم الإشكالية المشار إليها أعلاه وتفسيرها تفسيراً صحيحاً، فإن ثمة ضرورة للإشارة الى الفروقات البنوية الجوهرية بين المسار التاريخي الحالي الخاص بالبلدان المسماة بـ " النامية " وذلك الذي طبع تشكل البرجوازية الأوروبية، منذ القرن الثامن عشر. إن الفارق يكمن اليوم في عدم تماثل الثورة الصناعية وعدم تفصلها مع الثورة الديمقراطية. ولا حاجة للتأكيد هنا على أن الرأسمالية، باعتبارها مساراً تاريخياً، هي التي ولدت الثورة الديمقراطية التي كانت في حاجة لها لكي تتطور، فيما يحدث الأمر في بلدان المجموعة الثانية بشكل مختلف. يبدو المشهد وكأن التشكل التاريخي للطبقات السائدة في التشكيلات "العالمالية" ليس غير مولد لميكانيزمات تحكم ديمقراطي فحسب، بل إن نشأته غير ممكنة أيضاً إلا على أساس تحطيم الممكنات الديمقراطية في صلب هذه التشكيلات تحطيماً كاملاً وشاملاً. يحدث ذلك وكأن الثورة الصناعية والنمو والعصرنة لا يمكن أن تتجسم إلا في تناف مع الثورة الديموقراطية، أي على أساس نظام حكم سياسي معاد للديمقراطية. وينبغي تحليل هذه الملاحظة والتفكير في كل تبعاتها إن أردنا أن ندحض نهائياً كل التبريرية التي تبثها القوى المسيطرة في هذه البلدان.
- ينبغي تعطيل أشمل لدلالة الممارسات السياسية الخاصة بهذه الدولة الاستبدادية. على هذا النحو ندرك أن شكل الدولة هذا ينشأ عبر التحطيم الشامل للممارسة السياسية الجماعية، وعبر إبعاد القوى الاجتماعية غير وثيقة الصلة بالدولة عن الاهتمام بالسياسة، وعبر نظام الفروض الملزمة (نوع من التعبئة العسكرية المستمرة) الذي تفرضه السلطة على التشكيلة الاجتماعية²⁰. وباختصار عبر قطع الطريق جذرياً أمام مسار الثورة الديمقراطية التي كان ينبغي لها أن تواكب كل ثورة اقتصادية، خاصة في ظل المصاعب التي تتخبط بها البلدان النامية الساعية لتعزيز موقعها ضمن الاقتصاد العالمي.
- إن الدولة الاستبدادية، بقطع النظر عن الأيديولوجيا التنموية، وبقطع النظر عن مناهضتها الظاهرية أو الفعلية للنظام الرأسمالي العالمي، كان أثرها الأساسي يتمثل في تعطيل الجدلية الاجتماعية، أي الإلغاء التسلطي للصراعات الطبقيّة من أجل تأمين الظروف الأكثر ملائمة للفئات الوسطى حتى تتحول الى طبقات حاكمة. وقد تعلق الأمر بمصادرة الوظيفة السياسية في التشكيلة الاجتماعية، بشكل استبدادي، وبإبعاد الشرائح القديمة من البرجوازية وكذلك المجموعات الأكثر فقراً في الحركة العمالية، ومجمل الجماهير الريفية والمدينية غير المرتبطة بسيرورة

²⁰ لمزيد من التفاصيل: قارن: فالج عبد الجبار، من دولة الحزب الواحد الى دولة الحزب/الاسرة، " الثقافة الجديدة"، كانون الاول/1995، كانون الاول/1995 - كانون الثاني/1996، ص 7 ولاحقاً.

الإنتاج، عن حقل اتخاذ القرارات الإستراتيجية. لقد أدى هذا الوضع الى ترجيح وزن الدولة في التشكيلة الاجتماعية، والى تفتيت مجموعات كاملة من القوى الاجتماعية، والى إعادة الإنتاج الموسع لعملية تحطيم العلاقات الاجتماعية. وبعبارة أخرى يمكن القول أن فشل الدولة من هذا النمط، في هذه البلدان، لا يكمن في السياسات الاقتصادية المنتهجة ولا في النوايا الواعية أو اللاعقلانية لدى الماسكين بمقالييد السلطة السياسية فحسب، بل في شكل الدولة نفسها وفي محتواها الاجتماعي وعلاقة ذلك بالمسار التاريخي لتشكل الطبقات الحاكمة. ولهذا يتعين التأكيد على ضرورة اكتشاف ودراسة التحولات التي حصلت في شكل ومضمون الدولة، ليس عبر الآثار البسيطة، ولكن في التحولات العميقة لمتفصل الاقتصاد والمجتمع السياسي، لكي يمكن أن نفهم الأسباب الحقيقية لضمور المجتمع المدني وضعف فاعليته من جهة، وسطوة الدولة ومؤسساتها المتنوعة من جهة أخرى. لهذه الأسباب، وغيرها، تصبح المطالبة بالديمقراطية ليس ترفاً فكرياً عابراً بل هي ضرورة تتمتع براهنية ملحة، لأنها ستسمح بفك الاشتباك بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بما يسمح بخلق الشروط لتطور الأول وتحرره من سطوة الدولة وعسفها وقمعها في آن.

المطلب الأول: دور الدولة في "البلدان النامية" – بعض "الخصوصيات"

ومن جهة أخرى فإن الحديث عن دور الدولة في "البلدان النامية" يستلزم بالضرورة دراسة العلاقات المتبادلة بين نظام الاقتصاد المتعدد الانماط والدولة، والذي كان (لينين) قد قدم له تحليلاً منهجياً تفصيلياً في حديثه عن فترة الانتقال في روسيا وكشف عن وجود الانماط الاجتماعية – الاقتصادية آنذاك وعن القوى الاجتماعية التي تقف وراءها وعن تأثيرها على بعضها البعض ونضالها وأفاق تطورها. وتعتبر المقاربة الماركسية بشأن التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية والانماط الاقتصادية عموماً أساساً ملموساً لبحث تفصيلي للبنية الاجتماعية – الاقتصادية لـ "البلدان النامية". إن تحليل الطابع والصلات المتبادلة للأنماط عن طريق تكوينها في هذه البلدان يشكل بالنسبة لهذه المقاربة أساساً موضوعياً لاستقصاء انتماء هذه أو تلك من الدول الى التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية المعنية أو لتحديد النزعات المقررة في تطورها باتجاه هذه التشكيلة، أو تلك عندما تكون البنية الاجتماعية – الاقتصادية ذات طابع انتقالي. ومن المهم التأكيد على أن هذا التحليل والتشخيص الملموس لا يكتسب أهمية نظرية فقط وإنما أهمية سياسية عملية²¹. إن الاعتراف بتعدد الانماط في أي مجتمع يستلزم منطقاً أكثر تعقيداً بالنسبة لمؤسسات البناء الفوقي، وطبيعي أن البناء الفوقي السائد في المجتمع المعني هو بناء ذلك النمط السائد الذي يحدد النظام الاجتماعي لذلك المجتمع، ولكن بالإضافة الى ذلك تدخل في منظومة المؤسسات الفوقية، كعناصر تابعة لهذه المنظومة، المؤسسات الاجتماعية للأنماط المحتضرة، وكذلك الانماط الوليدة، الصاعدة. وفي عملية التعايش، التي تستغرق وقتاً طويلاً، تتعرض هذه العملية للتأثير المتبادل وتؤدي الى تسريع عملية نهوض الانماط الوليدة وازمحلال الانماط المحتضرة²². وهكذا فإن ضعف بعض الانماط التقدمية الواعدة في مرحلة معينة لا يمكن أن يشكل عائقاً لا يمكن تذليله في سبيل تطويره بواسطة البناء الفوقي.

ومن المعلوم إنه في البنية الاقتصادية – الاجتماعية لـ "البلدان النامية" تتعايش عدة انماط²³، وأن كل نمط من هذه الانماط يتطور على أساس القوانين والسنن الداخلية الخاصة به. ويجري في هذه البلدان صراع بين الانماط التي يتميز كل منها بتناقضات داخلية خاصة به. لكن تطور أي من هذه الانماط لا يجري في مجال اقتصادي منعزل، بل في ظروف وعلاقات سلعية – نقدية متزايدة ومتسعة بين هذه الانماط وفي ظل التأثير الاقتصادي والإداري والسياسي الذي تمارسه الدولة وفي تشابك هذه الانماط

²¹ قارن: دور الدولة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، عمل جماعي (موسكو: دار التقدم، 1980)، ص 19 – 21.

²² قارن: أوليانوف، بافلوف، آسيا تختار (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 32 – 33.

²³ لمزيد من التفاصيل قارن: س. أ. توليانوف، الاقتصاد السياسي للبلدان النامية، مصدر سابق، ص 97 ولاحقاً؛ كذلك د. كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية (بيروت: دار الفارابي، 1980)، ص 40 ولاحقاً.

وتأثيرها المتبادل على بعضها البعض، واضمحلال بعضها وتطور البعض الآخر. من كل هذه العملية تتشكل الصورة المعقدة والسريعة لتغيير العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية في هذه البلدان.

ولما كانت الحدود الاجتماعية في "البلدان النامية" كبيرة التموج والانزياحات الطبقيّة السريعة، فإن عدم وضوح التمايز الطبقي وتأثير العامل الخارجي يحملان امكانية تغيير سياسي سريع وغير منتظر. يبدو الخط الطبقي مبهما ومتناقضا إلا انه في نهاية المطاف يشق طريقه في كل مكان، ذلك لان الموقف السياسي للفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة يؤثر بشكل مباشر على عملية تجديد الانتاج وتقوية مواقع الرأسمالية أو اقامة المقدمات للتطور المستقل (كإمكانية) وظهور علاقات انتاج انتقالية. وينعكس هذا بالدرجة الاولى على طبيعة قطاع الدولة واتجاه تطوره الاجتماعي والطبقي وكذلك في السياسة التي تتبعها الدولة حياله.

"قطاع دولة" أم "قطاع عام" أو "قطاع حكومي"؟ اضطراب مفاهيمي... أم ماذا؟

بعد حصولها على استقلالها السياسي، شكلت عملية تعزيز دور الدولة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في "البلدان النامية" سنة من سنن التطور العام لهذه البلدان. ان نمو هذا الدور وتوسع قطاع الدولة في هذه البلدان يمتاز بخصائص محددة. ولا شك ان تحليل قضية ضبط الدولة للاقتصاد في هذه البلدان يفترض ليس فقط دراسة جانبيها التقني-الاقتصادي والتركيب-التنظيمي بل بالمقام الاول مضمونها الاجتماعي – السياسي. وينبغي ان يجري اظهار طابع وخصائص الوظيفة الاقتصادية التي تضطلع بها الدولة قبل ان يتم البحث في المظاهر الملموسة للنشاط الضابط الذي تقوم به اجهزتها في مجال الحياة الاقتصادية. ان مفهوم **وظيفة الدولة** هو مفهوم اجتماعي-سياسي بالدرجة الاولى يميز المظاهر المعينة كجوهر الدولة والسلطة السياسية، ومن خلال وظيفتها الاقتصادية تكشف بوضوح عن رسالتها الاجتماعية ومضمونها الطبقي وتنجزهما وتبدي فعاليتها في مضماري التطور الاقتصادي وحل المسائل الاقتصادية. ومن المعلوم ان المصالح الاقتصادية الأساسية تصادف وتتشكل في المقام الاول في مجال الحياة الاقتصادية. ولهذا السبب فإن الدولة بوصفها العنصر الضابط للتناقضات الاجتماعية، تتخذ هذه أو تلك من الحلول الاقتصادية، وهي بهذا تنحاز، بهذه الدرجة أو تلك، الى مواقف طبقات وفئات اجتماعية معينة. وحتى اذا ما كان لمثل هذا النشاط طابع اجتماعي عام ووطني واضح، فان المحصلة النهائية لهذا النشاط تبرز بشكل صيانة أو تطوير علاقات اقتصادية معينة وبالتالي توطيد وترسيخ مواقع تلك الطبقة الاجتماعية أو ذلك التحالف الطبقي المهيمن في البنية الاجتماعية²⁴.

وفي الابحاث التي اجريت في العقود الاخيرة والتي استهدفت تحديد دور القطاع العام تمت صياغة موضوعات تتعلق بالدور القيادي للدولة في تشكل الاتجاهات العامة للتطور الاجتماعي – الاقتصادي، لهذه البلدان ولكن يلاحظ عدم الاتفاق التام بين الباحثين حول هذه الموضوعات²⁵. ففي بعض الدراسات جرى اعتبار مفهوم "الدور القيادي للدولة" ومفهوم "الدور القيادي للقطاع العام" وكأنهما يحملان نفس المعنى. ولكن غالبا ما يشير الكثير من الكتاب الى انه ورغم ان دور ووظيفة الدولة وكذلك القطاع العام في البلدان النامية يمتلكان خصيصة نوعية متميزة، فإنهم يفضلون استخدام اصطلاح "الدور المتزايد". وقد ظهرت هذه الموضوعات في بادئ الامر في ما سمي في حينه ببلدان "التطور اللارأسمالي"²⁶، ولكن فيما بعد ظهرت الحاجة الى ضرورة تعميمها لتشمل بقية مجموعات البلدان النامية. ولهذا فانه عند تحليل الطبيعة

²⁴ قارن: دور الدولة في التحولات...، مصدر سابق، ص 30 – 31؛ كذلك: يو – ف. روزليف، مشاكل رأسمالية الدولة في البلدان النامية. ترجمة: د. حكمت شير. متاح على الانترنت على الرابط التالي: https://www.law-arab.com/2017/07/blog-post_24.html

²⁵ 2002 Pundy Pillay, The Role of The State in Economic Development in Southern Africa, Lusaka, Zambia, March 2002 قارن على سبيل المثال: البلدان النامية – سنن، اتجاهات وافاق، عمل جماعي بإشراف نياغونتكو، وارشو 1977، ص 173 ولاحقا "بالبولونية".

²⁶ لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم "الملتبس" قارن: اندرييف، التطور اللارأسمالي – التجربة السوفيتية والبلدان المتحررة (موسكو: دار التقدم، 1977).

الاجتماعية – الاقتصادية للقطاع العام ينبغي ان لا ينظر إليه نظرة واحدة في كل بلد²⁷. فمن المعلوم ان أية طبقة موجودة في السلطة تستخدم الملكية الحكومية لصالحها ومن اجل تجديد انتاج العلاقات الاقتصادية التي تؤمن سيادتها. هذه الفرضية تنطبق على وضع "البلدان النامية" كذلك.

ان الشيء العام المتفق عليه في العديد من الادبيات الاقتصادية المعاصرة هو انه وبسبب طبيعة بنى السلط السائدة في "البلدان النامية" فإن البناء الفوقي في هذه البلدان يلعب دورا ناشطا اكثر مما كان عليه في البلدان المتطورة.

ان تبعية البناء الفوقي للقاعدة الاقتصادية – هو تماما كالعلاقات المعاكسة، أي التأثير السياسي والايدولوجي للبناء الفوقي في تكوين وانشاء قاعدة اقتصادية جديدة، يعتبران من اهم مسائل الاقتصاد السياسي لـ "البلدان النامية".

ومن المؤكد ان التركيب الاجتماعي – الاقتصادي المعقد، والضعف النسبي للبرجوازية والطبقة العاملة وكذلك ضخامة مهمات التطور الاقتصادي – الاجتماعي جعلت البناء الفوقي وأحد أهم اجزائه – الدولة – يتمتع باستقلال نسبي عن القوى المسيطرة في الاقتصاد وتعطيه كذلك امكانية تأثير واسعة نسبيا على التطور الاقتصادي – الاجتماعي وخصوصا في البلدان الريعية، وبالإضافة الى ان عملية تكون الطبقات في هذه البلدان لم تكتمل بعد أو في طور الصيرورة، فهي كذلك قد تعرضت لتغيرات بذلت من شكلها بفضل الاتجاهات العالمية للتطور الاقتصادي – الاجتماعي وخصوصا تحت تأثير عولمة العملية الانتاجية ونثر حلقاتها على اكبر عدد من البلدان وخصوصا النامية منها. لذا يتعين التأكيد على ان الحديث لا يتناول الطبقات بالمفهوم الحرفي للكلمة بل الطبقات التي تمر في طور التشكل والمجموعات الاجتماعية ذات الخصائص المتميزة التي يمكن أن يتطابق تكتيكها السياسي واتجاهها الفكري مع مواقف طبقات معينة. ان الطبقات الناشئة (في طور التكوين) تتعرض لتأثير "موجه" – يعجل او يعيق عملية تشكلها – من قبل البناء الفوقي السياسي والايدولوجي، وتمارس عملية تكونها بأشكال مختزلة.

وبسبب خصوصيات تطور "البلدان النامية" فإن البناء الفوقي في هذه البلدان، وخاصة حلقاته السياسية والايدولوجية، يمارس تأثيرا كبيرا على عمليات تغيير البنية الاجتماعية، مساعداً على تكون هذا النمط او ذاك من العلاقات الاجتماعية، وتقدم مؤسسات الدولة دعما نشيطا (بما في ذلك تشريع القوانين) لتطور نمط معين من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، مقيدة وقاطعة الطريق على نمو الانماط الاخرى²⁸.

وفي بعض البلدان التي لم تبلغ فيها القوى المنتجة مستوى يجعل علاقات الإنتاج القائمة عقبة في طريقها، في مثل هذه الظروف المتفردة فإن عملية التغيير الجذري لعلاقات الإنتاج التقليدية القديمة لا تبدأ من "الاسفل"، أي بفعل القوى المنتجة، بقدر ما تبدأ من "الاعلى"، أي بتأثير البناء الفوقي. ومن جهة أخرى فإن التحولات الجارية في ميدان الانتاج، واشكال الملكية تنعكس في هيكل العلاقات الاجتماعية ذات النمط الانتقالي بصورة صراع بين مختلف القوى الاجتماعية، ويحمل هذا الصراع الى البناء الفوقي الاتجاهات والآفاق، النجاحات والتناقضات الرئيسية التي يتسم بها تطور القوى المنتجة وصيرورة علاقات انتاج جديدة.

ان تناسب القوى الاجتماعية وطابع السلطة وسياستها يحددان أي نمط سيكون سائدا في هذا البلد او ذاك (وأية قوانين اقتصادية) يتخذ بالتدريج التأثير الحاسم. وعلى الرغم من ان السلطة السياسية تلعب دورا ناشطا في قيام اسلوب انتاجي جديد في البلدان النامية اكثر مما لعبته هذه السلطة في حينه، في البلدان الرأسمالية المتطورة؛ وان هذه الاستقلالية تظل نسبية تحددها الشروط الاقتصادية الواقعية والتغيرات الملموسة في البناء التحتي للاقتصاد، فان هذا يعنى ان موقف الدولة عرضة للتغيير، وهي تغدو اكثر تطابقا مع القاعدة الاقتصادية التي تنشئها، بمقدار تطور هذا البلد في اتجاه معين.

²⁷ قارن: جوكوف، اسكندريوف، ستيفانوف، البلدان النامية وقضاياها الملحة (موسكو: دار التقدم، 1978).

²⁸ قارن: اندرييف، التطور للاراسمالي – التجربة السوفيتية والبلدان المتحررة.. مصدر سابق، ص 133 ولاحقا.

ومن المعلوم ان البنية الاقتصادية – الاجتماعية المعقدة لأكثرية "البلدان النامية" هي السبب في التنوع الكبير للأشكال السياسية والتحالفات الطبقية/السياسية المختلفة التي تشكل أساس سلطة الدولة. وبما ان المجتمع ذاته، في هذه الحالة، يحمل طابعا انتقاليا مديدا فإن السلطة السياسية هي الأخرى متمثلة بأشكال انتقالية تتميز بالوزن الكبير للفئات الاجتماعية الوسيطة ضمن القيادة السياسية؛ والتي تعبر، في أغلب الاحيان، عن مصالح قوى اجتماعية مختلفة. ولأن التطور ليس مستقيما وانما حلزوني الطابع (والارتداد ايضا)، فإن هذا الطابع الانتقالي يحمل في طياته آفاقا ايجابية للتطور الى الامام، كما يحمل في طياته امكانيات التراجع الى الخلف والتخلي عن المثل الوطنية والديمقراطية. وفي هذه الحالة فإن الميل السياسي لهذه الفئات الماسكة بسلطة الدولة يتجه نحو اليمين ويؤدي الى الارتداد عن المواقع الاجتماعية والاقتصادية التي تم احرازها سابقا بفضل كفاح مختلف القوى المعادية للإمبريالية والرجعية المحلية. ونتيجة لذلك تنهيا تربة خصبة لاشتداد نفوذ الاستعمار الجديد واقتراح ذلك بالميل الدكتاتورية. ومن هنا يمكن صياغة الموضوع التالي: ان طابع السلطة السياسية – في صالح الجماهير الشعبية أو في صالح الاوساط الاستغلالية – يتمتعان بأهمية حاسمة بالنسبة لمضمون ومقاييس تجلي الوظيفة الاقتصادية للدولة في البلدان النامية.

اما البلدان السائرة في الطريق الرأسمالي فيمكن فرزها الى فئتين اساسيتين²⁹:
- في **الاولى** تدخل تلك البلدان التي اصبح فيها نمط الانتاج الرأسمالي، او سيصبح، النمط السائد في ظل الاقتصاد المتعدد الانماط، وحيث تكونت طبقتا المجتمع البرجوازي الاساسيتين: البرجوازية والبروليتاريا. ان هذه البلدان بدأت مبكرا بالانخراط في التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية الرأسمالية، وان الطبقة السائدة سياسيا هنا هي البرجوازية رغم تقاسمها السلطة مع بعض الفئات أو الطبقات الاخرى. ان الدولة في هذه البلدان هي من حيث جوهرها الطبقي دولة برجوازية بغض النظر عن طبيعة هذه البرجوازية و "خصوصيتها"، وانها تعود، رغم كل اصالة البنى الاقتصادية – الاجتماعية، الى الطراز التاريخي نفسه الذي تعود إليه الدول الرأسمالية المتطورة.

- اما الفئة **الثانية** فتشمل البلدان التي لم يصبح النمط الرأسمالي سائدا، لا يحدد بما يكفي من الدقة والوضوح خاصية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، فان بنية هذا المجتمع تتسم بعدم اكتمال عملية التشكل الطبقي، وضعف الطبقات المرتبطة بأسلوب الانتاج الرأسمالي (البرجوازية والبروليتاريا) او بالأنماط السابقة للرأسمالية. ان المجتمع القائم في هذه البلدان ليس مجتمعا رأسماليا، بل مجتمع في طريقه للتحويل الى مجتمع رأسمالي. وهنا تعود السيادة السياسية، لا الى البرجوازية بل الى جماعة اجتماعية خاصة مؤلفة من ممثلي قوى اجتماعية وسيطة بصورة رئيسية: البيروقراطية العسكرية والبرجوازية الصغيرة. ان هذه "الشريحة" تطبق سياسات تؤدي موضوعيا الى تطور الرأسمالية، وهي تستغل سلطة الدولة لأجل إعداد السيادة الطبقية للبرجوازية، مقدمة الدليل بنفسها على مبدأ التبرجز، الى التحول الى جزء من البرجوازية في طور التشكل، أي البيروقراطية. ولأن طابع المجتمع الانتقالي يناسبه طابع الدولة الانتقالي، فإن الدولة في هذه البلدان ليست من حيث جوهرها الطبقي، دولة برجوازية، بل دولة انتقالية إليها، أي دولة رأسمالية الوجهة. ولهذا يمكن القول انه بقدر ما تنمو البرجوازية وبقدر ما تتوطد اقتصاديا وسياسيا كطبقة، فإن الدولة ذات التوجه الرأسمالي يمكن ان تصبح في المستقبل دولة من الطراز البرجوازي السائد في البلدان الرأسمالية وإن بسمات تعكس "خصوصية" هذا الطراز.

على انه من المفيد التذكير ان هذا التقسيم هو تقسيم نسبي، ذلك لان جميع بلدان التطور الرأسمالي تبقى جزءاً تابعا في النظام الرأسمالي العالمي وقسمة العمل الدولية الرأسمالية المعاصرة وهي بالتالي تابعة - بهذا القدر او ذاك - الى جزءه المتقدم، الى الامبريالية، والتغيرات الحاصلة فيه.

²⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: تشيركين، جيدكوف، يودين، أسس النظرية الاشتراكية بصدد الدولة والحق...، مصدر سابق، ص 132 ولاحقا.

وفي هذه البلدان تضطلع الدولة بدور فعال كأداة لترسيخ علاقات الانتاج الرأسمالية، أي البناء التحتي الرأسمالي، وفي بلدان الفئة الثانية يصبح قطاع الدولة الأداة الرئيسية لتكون البرجوازية البيروقراطية الوثيقة الارتباط بالرأسمال الاجنبي والاحتكارات المتعدية الجنسية.

المطلب الثاني: تحديد الطبيعة الاقتصادية – الاجتماعية لقطاع الدولة في "البلدان النامية"

ان تحديد الطبيعة الاقتصادية – الاجتماعية لقطاع الدولة في "البلدان النامية" يعتبر واحدا من القضايا المثيرة للنقاش. ورغم الخلافات حول تفسير طبيعة هذا القطاع فان الخصيصة المشتركة للدراسات والابحاث التي تعالج هذه الاشكالية تتمثل في ان التطور التاريخي لهذا القطاع يقوم على اساس المقولات الاقتصادية الشائعة.

في بعض الدراسات جرت محاولات عديدة لتحديد طبيعة هذا القطاع بالاعتماد على علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية، وبشكل خاص بالاستناد الى مفهوم "نمط الانتاج الاسيوي"³⁰. ووفقا لهذا المفهوم فان عملية انبثاق القطاع العام ترتبط قبل كل شيء بتلك العلاقات "العتيقة"، التي ظلت كتركة لمئات السنين السابقة بدون تغيير، وكذلك مع تلك العلاقات التي "ولدت" في نظام الاستغلال الامبريالي. وفي اطار ذلك فإن التأثير المتبادل للامبريالية وعلاقات الانتاج ما قبل الاقطاعية على بعضها البعض يؤدي الى "تعاشيهما". ولكن تجدر الاشارة هنا الى أنه في البلدان النامية يكون انتاج وتوزيع وتراكم فائض القيمة الناشئ في مجال القطاع العام، المتماثل مع " نمط الانتاج الاسيوي " بمثابة جزء من عملية تجديد الانتاج الموسع، ولهذا العامل فقط فان طبيعة القطاع العام تختلف بشكل اساسي عن طبيعة مختلف علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية.

وفي بعض الابحاث جرى تعميم طريقة تحليل قطاع الدولة في "البلدان النامية" في اطار مفهوم التطور الرأسمالي. وهنا لا بد من الاشارة الى قضيتين هامتين:

- الاولى: بهدف تحديد سمة قطاع الدولة فإنه يتم استخدام مفهوم "الرأسمال البيروقراطي".
- والثانية يتم استخدام مفهوم "رأسمالية الدولة"³¹.

ويشكل مستوى نضج وتطور علاقات الانتاج الرأسمالية المعيار الاساسي لهذا التقسيم. فإذا أريد من خلال مفهوم "رأس المال البيروقراطي" ان يفهم انه قطاع الدولة الذي سيحل بنشاطه محل العلاقات الرأسمالية المبكرة، فبمساعدة مفهوم "رأسمالية الدولة" يمكن تحديد خصيصة قطاع الدولة في تلك البلدان ذات المستوى المرتفع لتطور تلك العلاقات "أي الرأسمالية".

ان مفهوم "راس المال البيروقراطي" في جوهره مقارب للموضوعة التي تشير الى الطبيعة ما قبل الرأسمالية لقطاع الدولة، لأنه يجري معاينة رأس المال بشكل رئيسي في اطار محلي (على صعيد الحدود الوطنية للبلد). ولكن على الرغم من ان "الرأسمال البيروقراطي" لا يحل محل علاقات الانتاج الرأسمالية الناضجة فانه يشكل في نفس الوقت علامة لأشكالها الأكثر تطورا. ان هذا الامر ناتج عن "تدويل" صلات هذا النوع من الرأسمال، تلك الصلات التي تجد تعبيرها في الاتجاه نحو تنامي هذا الرأسمال في اشكال أعلى للرأسمالية، وبدون اخذ هذه الصلات بنظر الاعتبار فإن قطاع الدولة المحدد بمفهوم "راس المال البيروقراطي" هو قطاع ثابت "جامد" ولا يمكن ان يجري التعامل معه كقطاع "ملهم" للتطور الاقتصادي – الاجتماعي للبلدان النامية.

³⁰ لمزيد من التفاصيل قارن: كارل ماركس، هلموت رايش، نمط الانتاج الاسيوي في فكر ماركس وأنغلز. ترجمة: بوعلي ياسين (سورية/اللانقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1988)؛ كذلك: صالح محمد صالح، حول اسلوب الانتاج الاسيوي (بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى، 1978)؛ كذلك: ف.ن.نيكفوروف، الشرق والتاريخ العالمي (بيروت: دار الفارابي، 1981).

³¹ يرى الباحث العراقي د.عصام الخفاجي ان "المقصود بنظام رأسمالية الدولة هنا لا تدخل الأخيرة في النشاط الاقتصادي فحسب، بل تملكها المباشر لقطاعات مالية وإنتاجية كذلك". ويضيف: "ان رأسمالية الدولة هي نظام غير مستقر في جوهره أو إنه نظام انتقالي بطبيعته بشرط ألا نحدد مآل انتقاله سلفا. والمقصود بالاستقرار هنا هو أن يكون النظام قادرا على إعادة انتاج العناصر المكونة له على مدى زمني طويل وأن يتمكن من الحفاظ على العلاقة النوعية بين عناصره المكونة كما هي حتى وإن تعدلت العلاقة بين تلك العناصر كميًا". انظر: د. عصام الخفاجي، ولادات متعسرة - العبور إلى الحداثة في أوروبا والشرق (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، 2013)، ص 475 و 479.

من الضروري الإشارة الى عدم الوضوح والدقة والتناقضات التي تظهر عند استخدام مفهوم "رأسمالية الدولة" على وضع محدد لـ "البلدان النامية". وتكمن وراء ذلك عدة قضايا أبرزها ³²:

أولاً: ان هذا المفهوم يستخدم عادة بهدف تبيان تأثير الدولة – جزء البناء الفوقي – على القاعدة الاقتصادية، أي لتحديد السياسة الاقتصادية للدولة. ولكن يمكن ان يثار الشك التالي: هل ان هذا المصطلح، بهذا المعنى، يعد مبرراً في تلك الظروف التي تصبح الدولة فيها وبشكل متسارع كمشارك مباشر في العملية الانتاجية والعلاقات الاقتصادية؟. هذا بالإضافة الى ان تفسير رأسمالية الدولة كسياسة اقتصادية (أي احدى ادوات البناء الفوقي) يؤدي الى ان مقارنتها (أي رأسمالية الدولة) مع بقية الانماط (البناء التحتي) يبدو أمراً غير صحيح من الناحية المنهجية.

ثانياً: في بعض الدراسات المحددة (على سبيل المثال حالة البرازيل، المكسيك، حيث علاقات الانتاج الرأسمالية ناضجة بدرجة واضحة)، من خلال هذا المفهوم يفهم تأثير الدولة على الاقتصاد في كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية. ان مثل هذا التفسير الواسع أمر مبرر على ما يبدو، غير ان هذا لا يلغي ضرورة استخدام مفهوم أضيق، مفهوم يحدد بشكل أكثر وضوحاً المرحلة المحددة لرأسمالية الدولة المعاصرة في البلدان النامية، التي تطورت تحت تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية في "المتروبولات". فاذا كان مفهوم "رأسمالية الدولة" يوضح انبثاق الرأسمالية الكلاسيكية، الصناعية، فانه يمكن ان يثار سؤال هام هو الى أي مدى يكون مبرراً استخدام المفاهيم التي تلائم مرحلة محددة لتبيان سمة الظواهر المرتبطة بمرحلة أخرى.

ثالثاً: ان مفهوم "رأسمالية الدولة" ³³ يستخدم بهدف تبيان خاصية قطاع الدولة "العامل" فقط من حيث الجوهر في اطار المفهوم الرأسمالي للتنمية في البلدان النامية.

رابعاً: ان هذا المفهوم يستخدم على العموم كواحدة من الحجج التي تبرر الطبيعة التقدمية والمعادية للامبريالية التي يضطلع بها قطاع الدولة في تلك "البلدان النامية" التي تسير على الطريق الرأسمالي للتنمية.

ولكن اذا جرى التعامل مع رأسمالية الدولة كسياسة فان "تقدميتها" تنقلص الى المجال السياسي فقط. واذا كانت "رأسمالية الدولة" تعالج كظاهرة للرأسمالية الكلاسيكية (الصناعية)، فإن تقدميتها بالمقارنة مع رأسمالية الدولة الاحتكارية تبدو هنا قضية مشكوك فيها، ذلك لأنه بالارتباط بطبيعتها، الناجمة عن مرحلة التطور، فهي تتواجد في مرحلة ادنى من التطور بالمقارنة مع رأسمالية الدولة الاحتكارية ³⁴. واخيراً اذا كانت "تقدمية" رأسمالية الدولة يفهم منها كخصيصة تنسم بها الرأسمالية "المتخلفة" و "المستقلة" بالمقارنة مع شكلها الأعلى والسائد: رأسمالية الدولة الاحتكارية، فإن الاتجاه المعادي للامبريالية من قبل رأسمالية الدولة في "البلدان النامية" يحتوي ذات الطبيعة، مثل المواقف المعادية للاحتكارات التي تقفها الفئات البرجوازية الوسيطة. عندها نستطيع القول ان الطبيعة التقدمية للقطاع العام لا يمكن ان تجد الأسس لتحول النزوع المعادي للامبريالية الى اتجاه معاد للرأسمالية كتشكيلة اقتصادية – اجتماعية.

وفي البلدان التي وصلت فيها البرجوازية الى السلطة يعتبر القطاع العام بطبيعته رأسمالية دولة، نوعاً من انواع الملكية الرأسمالية الجماعية، ذلك لان البرجوازية تستخدم هذا القطاع من اجل خلق القاعدة الاقتصادية لتركيز سلطتها وتطورها كطبقة مستقلة. انها تريد ان تؤمن عملية تجديد الرأسمال في الاطار

³² قارن: البلدان النامية – سنن، اتجاهات وآفاق، مصدر سابق، ص 179 ولاحقاً.

³³ قارن: ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر (بيروت: دار الفارابي، بدون تاريخ)، ص 110 ولاحقاً.

³⁴ لمزيد من التفاصيل قارن:

المحلي كي تصبح طبقة سائدة اقتصاديا وسياسيا، ذلك لأن تجديد انتاج الرأسمال الحكومي يتمتع بمزايا متعددة اذا ما قورن بتجديد الرأسمال الخاص. وثمة خصائص معينة لتجديد انتاج الرأسمال الحكومي، فهو يتخذ بصورة مباشرة شكل الرأسمال الاجتماعي لكل الطبقة البرجوازية، ولذا فان تجديد انتاجه، بخلاف الرأسمال الخاص، يتخذ طابع العملية الانتاجية المباشرة في حدود النظام الرأسمالي طبعاً. وفي ضوء ذلك لم تعد الدولة مجرد جزء من البناء الفوقي ولكنها اصبحت تشكل جزءاً هاماً من القاعدة الاقتصادية بسبب تنامي دور قطاع الدولة كنمط من الانماط الاقتصادية المتشكلة في البنية الاقتصادية. ومع نمو المؤسسات العامة تتضخم اجهزة الدولة وتتعدد الاجهزة الادارية. وقد اصطلح على هذه المجموعات الحاكمة مصطلح **البيروقراطية** التي تعتبر ظاهرة متميزة في الكثير من البلدان النامية. وتشغل الدواوينية البيروقراطية مركزها في الخدمة والوظيفة لا لابتزاز "المداخل القانونية" بصورة رواتب عالية فحسب، بل وأيضاً لابتزاز المداخل غير القانونية: "الرشوات، العمولات.. الخ". ويصبح جهاز الدولة وسيلة هامة لتكوين البرجوازية البيروقراطية، والمقصود هنا تكوين البرجوازية البيروقراطية من بيئة الدواوينية المفسدة.

وعند مشاركة الدولة في النشاط الانتاجي، واتساع قطاع الدولة، تنمو القاعدة الاجتماعية لهذه الشريحة الحاكمة، بحيث تضم جماعات مهنية متباينة – كالبيروقراطية والتكنوقراط من ضباط الجيش والأمن وموظفي جهاز الدولة وقطاع الدولة وبعض المثقفين، أولئك الذين يستغلون الامكانيات المتوفرة، في تطوير المجالات غير الانتاجية والخدمات مما يؤدي الى تضخيم الجهاز الاداري الذي تقبع في قمته اعداد مضطردة النمو من البرجوازية البيروقراطية التي تلعب السلطة السياسية فيها دور رأس المال بالنسبة لها باعتبارها (أي السلطة السياسية) وسيلة استقطاع جزء كبير من الفائض الاقتصادي، بل طريقاً الى تحقيق تراكم رأسمالي يتيح لهذه الشريحة ان تشارك القطاع الخاص بحيث ينشأ تداخل بين مصالحه وبين البرجوازية البيروقراطية سواء عن طريق مشاريع مشتركة، أو خاصة، أو بواسطة الصفقات والاتفاقات غير المعلنة وغير المشروعة³⁵. وتكون النتيجة الطبيعية هي اندماج الدولة عبر جهازها البيروقراطي مع الرأسمال الخاص ويحدث "عقد قران" طبقي من نوع جديد، وتتم عملية طبيعية للتركز الرأسمالي. وفي البلدان التي توجد فيها علاقات رأسمالية متطورة نسبياً تستعمل عادة الدخول العالية لكبار موظفي الدولة وكبار الضباط والشرائح العليا من الاختصاصيين الفنيين، أي تلك المجموعات التي تحتل مركز القيادة واتخاذ القرارات في الدولة ومواقع الانتاج وتحصل على دخولها من خلال الدورة الثانية لتوزيع الدخل القومي (اعادة التوزيع)، وتستعمل دخولها عادة على شكل توظيفات رأسمالية مباشرة في قطاع التداول وفي فروع مختلفة من الانتاج المادي. وبفضل توفر الشروط الاقتصادية – الاجتماعية يتحول رأس المال البيروقراطي الى رأسمال تجاري وصناعي.

وهكذا من ثم توجد امكانية موضوعية لنشأة رأسمالية بيروقراطية تتحد مع رأس المال الكبير الطفيلي، كما توجد امكانية لاتحادهما معا مع العناصر من الطبقات المالكة القديمة، ليشكلوا معا جبهة متحدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تدافع عن امتيازاتها الطبقيّة عبر الرهان على مبدأ "الاقتصاد الحر" وتبني الطريق الرأسمالي للتطور والتحالف مع الرأسمال الاجنبي والاحتكارات العالمية. وهذا هو المصدر الموضوعي لخطر ضياع الاستقلال الاقتصادي واعادة السيطرة الاجنبية، لأن التحالف بين الرأسمالية الكبيرة المحلية وبين الرأسمالية العالمية يشكل – كما وصفه المفكر الاقتصادي المصري الرحل د. فؤاد مرسي – **جوهر الاستعمار الجديد**³⁶.

ان استكمال مظاهر السلطة السياسية في "البلدان النامية" لا يتم عادة إلا من خلال السيطرة على الجهاز البيروقراطي وضمان ولائه وانقياده لمتطلبات النظام السياسي السائد في البلاد، وبالتالي فان

³⁵ لمزيد من التفاصيل قارن: خيرى عزيز، الاستنتاجات العلمية للمفهوم الماركسي للتنمية في مصر، "دراسات عربية"، عدد 1981/7، ص 72 ولاحقاً.

³⁶ د. فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1980)، ص 67.

البيروقراطيين يحتلون عموماً مواقع استراتيجية تؤهلهم للاستئثار بقدر متعاضد من السلطات والنفوذ السياسي.

ويعتبر نمو البرجوازية البيروقراطية وموظفي قطاع الدولة من ذوي المعاشات العالية المرتبطين بصورة وثيقة مع الطبقة البرجوازية بمجملها "سنة اجتماعية" للمجتمعات السائرة في طريق التطور الرأسمالي. وبدون الدخول في المزيد من التفاصيل يمكن القول ان البرجوازية البيروقراطية في الكثير من البلدان النامية تمارس هيمنة واضحة على بقية الشرائح والفئات البرجوازية بحيث يمكن اعتبارها الشكل الطبقي البرجوازي الأكثر وضوحاً ودلالة في تلك البلدان. ولا شك ان لهذه الظاهرة علاقة بالتركيب الاجتماعي - الاقتصادي لهذه البلدان والذي اشرنا إليه في مكان آخر، لهذا كان المحتوى الاقتصادي- الاجتماعي للتشكل البرجوازي البيروقراطي محدداً بأسلوب طفيلي لإعادة توزيع رأس المال والتراكم³⁷.

وكما تشير التجربة فإن البيروقراطية تحاول ممارسة السلطة والحكم على أنها قوة فوق الطبقات وبعيدة عن الصراعات الناشئة في البنية الطبقية، وتحلها لصالح المجتمع، بينما هي في واقع الحال تحكم لمصلحة البرجوازية بكل فئاتها، للحفاظ على وتوطيد علاقات الانتاج الرأسمالية. غير ان تحررها (أي البيروقراطية) من الارتباط العضوي بأي من الاجنحة المتعددة للبرجوازية، يتيح لها استخدام اساليب أكثر دهاء والقدرة على المناورة على صعيد داخلي وحتى على صعيد خارجي. ان هذا التشخيص يستلزم المساهمة في اغناء النقاش حول هل ان البرجوازية البيروقراطية طبقة مستقلة في البنية الطبقية للمجتمع أم هي فئة من فئات الطبقة البرجوازية تمتاز ببعض الخصوصية عن بقية الفئات الأخرى.

³⁷ قارن: ي. كونتزة، البرجوازية البيروقراطية ودورها في البلدان النامية، "دراسات عربية"، العدد 12/1979، ص 119 ولاحقاً كذلك: يان كوروفيتسكي، البيروقراطية والسلطة (وارشو: الكتاب والمعرفة، 1983)، ص 75 ولاحقاً (باللغة البولندية)

Kurowicki, Jan. *Biurokracyzm i władza* (Warszawa: K i W, 1983),

McMichael, Philip (2012). *Development and Social Change: A Global Perspective*. Thousand Oaks: Sage. pp. 26-54.